

52

تصدر كل شهرين  
عنف مجلس الأمة  
-الجزائر-

# مجلس الأمة

العدد الثاني والخمسون - جوان - جويلية 2012



الذكرى الخمسون  
للاستقلال الوطني:

**اعتزاز وطني يتعمق  
بالإصلاحات... وإرادة البناء**

رئيس المجلس:

الانتخابات التشريعية لم تكن مجرد موعد انتخابي...  
والبرلمان ركن من أركان دولة الحق والقانون

شاطئ سيدي فرج ليلة إحياء الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني

في العدد القادم: (في يوم دراسي من تنظيم  
لجنة الصحة بمجلس الأمة)

المنظومة الصحية في الجزائر

كيف كانت؟.. وكيف حالها؟.. وما ينبغي  
أن تكون عليه؟



الاحتفاء بالذكرى.. وفاء للشهداء\*

إن ثورة نوفمبر المجيدة المظفرة، إذ هزمت قوى الجبروت والظنbian واستطاعت أن تحطم قيود الاستعباد وتدمر أسوار الخوف وتحرم إرادة الشعب، شكلت منعرجا حاسما في مسار الكفاح من أجل الحرية وتقرير المصير.

إن احتفالنا بالذكرى الخمسين لاسترجاع سيادتنا وكرامتنا وحررتنا يعبر، من بين ما يعبر عن وفائنا للأجيال المتعاقبة من شهداء المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة نوفمبر الأبرار الذين جادوا بأرواحهم وبأغلى ما يملكون من أجل أن يحيا الأبناء والأحفاد في كنف الحرية والعزة والكرامة، وكذلك لشهيدات وشهداء الواجب الوطني على اختلاف فئاتهم، وفي مقدمتهم أفراد الجيش الوطني الشعبي البواسل الذين دفعوا ضريبة الدم من أجل صون الجمهورية وبقائها جمهورية عزيزة الجانب، خالية من أسباب الفتنة والتباغض.



اعلموا أيها الضباط وضباط الصف والجنود، أن الجزائر صمدت في وجه البغاء بفضل الجيش الوطني الشعبي وما كان لهذا الجيش الباسل أن يضطلع بذلك الدور التاريخي وتلك المهمة الصعبة لولا إخلاصكم وحبكم لوطنكم وبأنتم تحليكم بروح المسؤولية، كل ذلك يجب أن يحدوكم على التجند من أجل الدفاع عن قيمه نوفمبر وصون أمانة الشهداء.

إن المحافظة على الاستقلال الوطني، في ظل التطورات والتحولات الإقليمية والدولية الجارية وما تفرزه من تهديدات ومخاطر وتحديات متعددة الأشكال وعابرة للحدود، تلي علينا جعل قضايا الدفاع والأمن في صلب اهتماماتنا وانشغالنا، ذلك هو ما أدى بي شخصيا وعلى الدوام إلى الاعتناء بتطوير قواتنا المسلحة تحديثها والارتقاء بها إلى درجة تمكنها من أداء مهامها الدستورية على الوجه الأوفى، والقيام بواجباتها التنظيمية، وبناء دفاع وطني شامل يستجيب لمتطلبات الراهن من خلال تعهد المورث البشري بعناية أكبر تكوينا وتدريبيا، وفق برامج ومناهج عصرية، في المقام الأول، وتطوير التجهيزات والقاعدة المادية والتقنية تطويرا مطردا، من جهة أخرى.

إن تطوير جهاز الدفاع الوطني لجعله قادرا على حماية السيادة الوطنية وسلامة إقليمنا، يتطلب جهة داخلية قوية متينة، موحدة ومنسجمة على استعداد لحماية الوطن داخليا وخارجيا من أي تهديد من حيث أتى، من أجل ذلك، تشكل العروة الوثقى التي تربط الجيش بالأمة حجر الزاوية في مهمة الدفاع الوطني، الأمر الذي يستوجب مرعايتها ودعمها حتى يتوحد الشعب بكل مكوناته ويتخذ في خندق واحد لحماية الوطن ويسهم الجميع في المجهود الوطني الذي يفرض الاستمرارية والتناسق.

فالدفاع الوطني فرض عين على كل مواطن، بل واجب مقدس لا يمكن التخلي عنه بأي مبرر كان، ومن منطلق نفس الروح، لا بد من تطوير ثقافة دفاع وطنية تصبوي تحت مرايتها كافة قطاعات النشاط الوطنية انطلاقا من أن الوحدة الوطنية والمشاركة الجماعية تشكلان من حيث المبدأ، أسس حماية الوطن، تبقى المصالحة الوطنية، في أسمى معانيها، الصخرة التي ستتخطم عليها كافة الأطماع الرامية إلى المساس بسيادة الوطن ووحدته.

هذا، وبمقتضى الدفاع الوطني يجب أن نأخذ في الحسبان المحيطين الإقليمي والدولي وإقامة علاقات تعاون عسكري وعملية على مختلف المستويات والمساهمة في كافة الأعمال والمبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف الرامية إلى المساعدة على استتباب الأمن والاستقرار محليا وإقليميا وعالميا.

وبما أننا بصدد الاحتفال بالذكرى الخمسين لاسترجاع سيادتنا الوطنية، فإني أوجه من خلال مجلة «الجيش»، الغراء إلى كافة الضباط وضباط الصف والجنود بأحر عبارات التهاني حاثا إياهم على المزيد من العمل والتضحية على خطى جيل نوفمبر من حيث أنهم خير خلف لخير سلف.

\* نص الافتتاحية التي كتبها مرئيس الجمهورية لمجلة الجيش



06 افتتاحية  
في الخمسينية

08 اختتام دورة الربيع 2012  
في اختتام الدورة وبعد إجراء الانتخابات التشريعية رئيس المجلس يؤكد:  
البرلمان ركن من أركان دولة الحق والعدالة

12 الأسئلة الشفوية  
13 • تخصيص 56 مليار دينار جزائري لإعادة تأهيل  
وعصرنة المنشآت السياحية على المستوى الوطني

13 • الطاقة الإيوائية لقطاع السياحة ستتدعم بـ 80 ألف سرير جديد

14 • دراسة جديدة لتحسين مخطط تهيئة الموارد المائية لولاية سطيف

14 • إعادة بعث مشروع انجاز مصنع للاسمنت بالجلفة  
بقدره 3 ملايين طن سنويا

16 خرجات استطلاعية  
خرجات استطلاعية إلى: عين الدفلى.. البويرة.. وبجاية

19 الملف  
المجلس الشعبي الوطني:  
العهد السابع بزيادة  
عدد المقاعد.. وتمثيل  
قياسي للمرأة

20 • رئيس المجلس الشعبي الوطني: المجلس منارة لجدل الأفكار  
23 • من التحضيرات.. إلى المشاركة.. إلى التنصيب

35 من حيث التمثيل النسوي في الغرفة السفلى..  
الجزائر.. الأولى عربيا والـ 26 دوليا..

41 • المرأة بأكثر من 140 مقعدا.. وأصداء مرحبة في الداخل والخارج

42 • الانتخابات التشريعية بعيون خارجية..

45 استقبالات الرئيس

46 النشاط الخارجي

48 يوم دراسي  
حقوقيون وبرلمانيون تناولوا تجربة الغرفتين..  
.. دور البرلمان تحت المجهر استشرافا للتعديل الدستوري

51 المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:  
السيد عبد القادر بن صالح  
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر  
محمد هلوب

مستشارا التحرير  
عمار بخوش،  
نصيرة بن قرنة

منسقة التحرير  
سعاد بكار بنت طاعة الله

شاكلت في التحرير  
شهرزاد تورقيوي

الصور: المصلحة التقنية  
لمجلس الأمة

سيد أحمد زايا، عميروش قط

الإخراج:  
عبد الرحمان بوشايب

الطبعة: المؤسسة الوطنية  
لنشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112

الإيداع القانوني: 98 - 1223

العنوان: 07 شارع زروت يوسف

الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 74 60 83

البريد الإلكتروني:  
revue@majliselouma.dz

## الاحتفاء بالذكرى.. وفاء للشهداء\*

إن ثورة نوفمبر المجيدة المظفرة، إذ هزمت قوى الجبروت والطغيان واستطاعت أن تحطم قيود الاستعباد وتدمر أسوار الخوف وتخمر إرادة الشعب، شكلت منعرجا حاسما في مسار الكفاح من أجل الحرية وتقرير المصير.

إن احتفالنا بالذكرى الخمسين لاسترجاع سيادتنا وكرامتنا وحررتنا يعبر، من بين ما يعبر عن وفاتنا للأجيال المتعاقبة من شهداء المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة نوفمبر الأبرار الذين جادوا بأرواحهم وبأغلى ما يملكون من أجل أن يحيا الأبناء والأحفاد في كنف الحرية والعزة والكرامة، وكذلك لشهيدات وشهداء الواجب الوطني على اختلاف فئاتهم، وفي مقدمتهم أفراد الجيش الوطني الشعبي البواسل الذين دفعوا ضريبة الدم من أجل صون الجمهورية وبقائها جمهورية عزة الجانب، خالية من أسباب الفتنة والتباغض.



اعلموا أيها الضباط وضباط الصف والجند، أن الجزائر صمدت في وجه البغاء بفضل الجيش الوطني الشعبي وما كان لهذا الجيش الباسل أن يضطلع بذلك الدور التاريخي وتلك المهمة الصعبة لولا إخلاصكم وحبكم لوطنكم وبالغ تحليكم بروح المسؤولية، كل ذلك يجب أن يحدوكم على التجند من أجل الدفاع عن قيم نوفمبر وصون أمانة الشهداء.

إن المحافظة على الاستقلال الوطني، في ظل التطورات والتحولات الإقليمية والدولية الجارية وما تفرزه من تهديدات ومخاطر وتحديات متعددة الأشكال وعابرة للحدود، تملينا جعل قضايا الدفاع والأمن في صلب اهتماماتنا وانشغالنا، ذلكم هو ما أدى بي شخصيا وعلى الدوام إلى الاعتناء بتطوير قواتنا المسلحة تحديثها والارتقاء بها إلى درجة تمكنها من أداء مهامها الدستورية على الوجه الأوفى، والقيام بواجباتها التنظيمية، وبناء دفاع وطني شامل يستجيب للمتغيرات الراهن من خلال تعهد المورد البشري بعناية أكبر تكوينها وتدريبها، وفق برامج ومناهج عصرية، في المقام الأول، وتطوير التجهيزات والقاعدة المادية والتقنية تطويرا مطردا، من جهة أخرى.

إن تطوير جهازنا الدفاع الوطني لجعله قادرا على حماية السيادة الوطنية وسلامة إقليمنا، يتطلب جهة داخلية قوية متينة، موحدة ومنسجمة على استعداد لحماية الوطن داخليا وخارجيا من أي تهديد من حيث أتى، من أجل ذلك، تشكل العروة الوثقى التي تربط الجيش بالأمة حجر الزاوية في مهمة الدفاع الوطني، الأمر الذي يستوجب مرعايتها ودعمها حتى يتوحد الشعب بكل مكوناته ويتخذ في خندق واحد لحماية الوطن ويسهم الجميع في المجهود الوطني الذي يفرض الاستمرارية والتناسق.

فالدفاع الوطني فرض عين على كل مواطن، بل واجب مقدس لا يمكن التخلي عنه بأي مبرر كان، ومن منطلق نفس الروح، لا بد من تطوير ثقافة دفاع وطنية تتضوي تحت مرآتها كافة قطاعات النشاط الوطنية انطلاقا من أن الوحدة الوطنية والمشاركة الجماعية تشكّلان من حيث المبدأ، أسس حماية الوطن، تبقى المصالحة الوطنية، في أسمى معانيها، الصخرة التي ستتحطم عليها كافة الأطماع الرامية إلى المساس بسيادة الوطن ووحدته.

هذا، ويمتدنى الدفاع الوطني يجب أن نأخذ في الحسبان المحيطين الإقليميين والدوليين وإقامة علاقات تعاون عسكري وعملياتية على مختلف المستويات والمساهمة في كافة الأعمال والمبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف الرامية إلى المساعدة على استتباب الأمن والاستقرار محليا وإقليميا وعالميا.

وبما أننا بصدد الاحتفال بالذكرى الخمسين لاسترجاع سيادتنا الوطنية، فإني أوجه من خلال مجلة «الجيش»، الغراء إلى كافة الضباط وضباط الصف والجند وأحر عبارات التهاني حاثا إياهم على المزيد من العمل والتضحية على خطى جيل نوفمبر من حيث أنهم خير خلف لخير سلف.

\* نص الافتتاحية التي كتبها رئيس الجمهورية لمجلة الجيش

## رئيس المجلس بالناسبة

... «أترحم على شهداء ثمرتنا المظفرة وشهداء الواجب الوطني الذين سقوا بدمائهم شجرة الحرية التي ننعمر بها اليوم، وأتوجه بصادق الدعاء لإخواننا المجاهدين بأن يمن الله عليهم بالصحة والعافية وطول العمر، وأن يجعلهم ذخرا لا ينضب لهذا الوطن... وأحبي جهود كل المخلصين من الجزائريين على ما بذلوه من جهد مشكور لبناء دولة قوية مزدهرة متصالححة مع نفسها.

التحية والتقدير لإطاراتنا ولعمالنا الذين بنوا الجزائر خلال الخمسين سنة وجعلوها ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه.

الشكر والعرفان إلى جنودنا وقوات أمننا بكافة أسلاكهم التي استطاعت أن تفشل المشروع الإمبرهالي الخبيث الذي سعى إلى مزرعة استقرار بلادنا...

التحية والعرفان لأعضاء الهيئة التنفيذية على ما بذلوه من جهد أهل الجزائر لأن تحتل موقعها المناسب بين الأمم.

وإحفاقا للحق، الواجب يقتضينا تقدير الشكر والثناء والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية على جهوده المخلصة وحكمته الكبيرة وتوجيهاته السديدة التي جنبت البلاد الوقوع في المطبات التي أرادت جهات معروفة إيقاع الوطن فيها. فله ولهؤلاء جميعا نقول شكرا على ما قدمتموه للجزائر... إذ بفضلكم جميعا وبفضل ما بذلتموه من جهد مشكور استطاعت الجزائر أن تقيم دولة قوية مزدهرة متصالححة مع نفسها...

المناسبة هي أيضا مناسبة عيد الشباب، وإذ أقدم لهم بالتهنئة، فأني أدعوهم أن يستلهموا من تأمير آباؤهم وأجدادهم، ما يُبني لهم دروب المستقبل الواعد...

إن الاحتفال بهذه الذكرى يجب أن يكون وقفة لنا جميعا، وقفة لكل واحد منا كيفما كانت درجة مسؤوليته، لأن يقيم الطريق الذي سلكناه والانجازات التي تحققت لنا.



## في الخمسينية

عاشت الجزائر الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني.. تنوعت وتعددت الاجتهادات لإحياء خمسينية استعادة السيادة الوطنية.. وكان يوم 4 جويلية نقطة انطلاق البرامج المعدة احتفاء بهذا الحدث الوطني المجيد.. وستستمر النشاطات المخلفة لرمزية الخمسينية على مدار السنة..

لقد توقف الجزائريون باعتزاز عند محطة «سيدي فرج» الفضاء الذي اختير لإعطاء إشارة انطلاق فعاليات إحياء الخمسينية وكان الحفل بهيجا مبهرا.. وعميق المغزى والدلالة.. يليق -حقا- بعيد الاستقلال والشباب الخمسين.. وتابعوا وسيتابعون بقية الاحتفالات التي أعدتها اللجنة الوطنية.. وما يرافقها من نشاطات بادرت بها السلطات العمومية على مستوى الولايات أو المنظمات والجمعيات وهذا كله يبرز تعلق الجزائريين بوطنهم واعتزازهم بتاريخهم.. وبثورة التحرير المجيدة، وتغلغل الحس الوطني في ضمائرهم.. وغيرتهم على الانتماء لهذه الأرض وما تحتزن من قيم حضارية ممتدة الجذور..

نعم.. إن الإنسان دائما في حاجة إلى أوقات تكون أشبه بالنسمات المنعشة للشعور الوطني البعيد عن الديماغوجية والركاكة، والمفعم بإرادة العمل والالتزام المواطن، لترجمة خصوصية هويته الوطنية.. وتعتبر المناسبات الوطنية أنسب حاضن لهذه الأوقات التي يغتنمها الجزائريون -في كل مرة- لاستلهاهم الطاقة الدافعة للمستقبل والاستعانة بها لتجاوز المشطات والتغلب على مروجي اليأس والإحباط.. ولقد كان عيد الاستقلال هذه السنة بمثابة الوقفة الخاصة التي تساءل فيها الجزائريون بثقة تساؤلات النقد الذاتي البناء الذي وإن عدد الانجذرات.. وابتهج للمكاسب.. انبرى -أيضا- يحصي النقائص ويحصر السلبات.. وبهذا المنطق الجريء السوي يمكن لبلادنا أن تدرش الخمسينية الثانية وتتطلع إلى المئوية القادمة التي ستحييها الأجيال بما يؤمرها الآباء المجاهدون اليوم من معاني الوفاء لرسالة الشهداء.. رسالة نوفمبر الخالدة.



# البرلمان ركن من أركان دولة الحق والقانون

## في اختتام الدورة وبعد إجراء الانتخابات التشريعية رئيس المجلس يؤكد:

محددة بالذات، فقد كانت هي الأخرى معتبرة وقد وجدت أجوبتها وفي المواعيد المحددة لها قانوناً...

أما بالنسبة للنشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية فقد كان حجمه محترماً ولم يتأثر بالموعد الانتخابي الذي جرت فعالياته خلال الفترة... وهكذا فقد نظم المجلس أياماً دراسية عديدة حول مواضيع ذات صلة بقضايا الساعة.

أما بالنسبة للنشاط الخارجي أو ما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية فقد تنوعت طريقة أدائه فحينما كان يتم بالتنسيق وبالتكامل مع المجلس الشعبي الوطني وحينما آخر كان يقوم به أعضاء مجلس الأمة منفردين بالنظر لانصراف زمراتهم في المجلس الشعبي الوطني في حملتهم الانتخابية.

المهم في الأمر هو أن البرلمان ومن ثم الجزائر لم تكن غائبة عن المواعيد البرلمانية التي جرت خلال الفترة. وموافقها قد تم التعريف بها والدفاع عنها من قبل أعضاء مجلس الأمة الذين شاركوا في كافة هذه الاستحقاقات ودافعوا باقتدار عن مواقف الجزائر فيها. وبهذا العمل يكون مجلس الأمة قد كرس المبدأ القائل بعدم ترك موقع الجزائر شاغراً.

زمريلاتي زمرلاتي، لقد لاحظتم ولا شك أن انصراف نواب المجلس الشعبي الوطني في حملتهم الانتخابية لم يوقف البرلمان عن العمل حيث استمر من خلال الأداء الذي كان يقوم به مجلس الأمة وفي كافة الميادين... وبصفة مستمرة، وبذلك يكون هذا النشاط قد ترجم خصوصية النهج البرلماني المزدهج وبين جدواه...

ونحن نستعرض نشاط مجلس الأمة خلال فترة انعقاد الدورة لا يمكننا التوقف عن تعداد النشاطات العادية والمعتادة في مثل هذه المناسبة... كونها جرت في ظرف سياسي يمكن وصفه بالخاص والحساس... ذلك أن النشاط السياسي الذي عرفته الساحة الوطنية والذي كان يحسده فعلاً الحراك الحزبي...

وفي إطار المنافسة الانتخابية التي كانت تتعلق: إما بالانتخابات التشريعية أو بالقوائم التي تضمنت أسماء من هُم الآن نواباً في المجلس الشعبي الوطني... وبالطبع فإن النقاش والحوار الذي ساهم فيه أعضاء



عملاً بأحكام المادة 118 (الفقرة الأولى) من الدستور؛ والمادة 5 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ اختتم مجلس الأمة دورته الربيعية العادية لسنة 2012.

جرت مراسيم الاختتام في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس صبيحة يوم الإثنين 02 جويلية 2012، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ ودعي إليها السيدات والسادة رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وجمع من الضيوف.

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس كلمة بالمناسبة، وتليت بعدها سورة الضاحية، وعزف التشيد الوطني وأعلن السيد رئيس المجلس، رسمياً، عن اختتام دورة الربيع الجارية.

عضو مجلس الأمة بل البرلمانين كان في مجال الأداء السياسي (إذا الصلة بالمهمة البرلمانية) كان بالمقابل هاماً.

بالنسبة للعمل التشريعي، وبالنظر إلى كون الدورة تزامنت مع الاستحقاق الانتخابي ونهاية عهدة نواب المجلس الشعبي الوطني، فقد كانت المحصلة التشريعية فيها متواضعة وعدد النصوص المصادق عليها كان هو الآخر محدوداً... مقارنة مع عدد نصوص الدورة الماضية التي كانت حينها هامة وكثيرة نصوصها القانونية.

### الانصراف إلى الحملة الانتخابية.. ثم يعهد النشاط البرلماني

أما بالنسبة للأداء البرلماني سواء تعلق بالنشاط الرقابي، أو بالنشاط الخاص بترقية الثقافة البرلمانية أو ذلك المتعلق بما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية فقد كان محترماً. وفي هذا المجال نذكر بأن:

مجلس الأمة نظم جلسات عادية للأسئلة الشفوية وفقاً للوتيرة التي اعتاد العمل بها بالماضي...

كما هو نظم خلال الفترة عدداً من الخرجات الميدانية شملت العديد من الولايات لم يسبق له أن زارها، وفيها عاينت وفود اللجان المختصة واقع حال التنمية في هذه الولايات ووضعت خلاصات مبروتها للقضايا المطروحة ومرفعتها للجهات المختصة.

وبالإضافة إلى الخرجات الميدانية قامت اللجان الدائمة بالمجلس بتنظيم عدد من جلسات الاستماع مع العديد من الزمراء وفي مواضيع تتعلق بالقطاعات التابعة لها. وكانت هذه اللقاءات فرصاً مواتية فرأىها شرح وتوضيح الموقف من العديد من القضايا الأساسية.

الأسئلة الكتابية التي وجهها السيدات والسادة الأعضاء عن حالات

وبنفس الروح ونفس الرغبة ونفس العزيمة، يؤكد لهم أننا سنواصل العمل وأياهم لخدمة المصلحة العليا التي يحرص كل واحد منا على تحقيقها، من خلال العمل على تزويد البلاد بالقوانين التي من شأنها أن تجد الحلول للمشاكل المطروحة في الساحة الوطنية، ومما سنواصل الجهد لاستكمال استصدار نصوص الإصلاح التي شرعت البلاد في انتهاجها من مدة...

واننا لواقنون، زمريلاتي زمرلاتي، من أن البرلمان بغرفتيه سيكون هذه المرة أيضاً في مستوى ثقة المواطنين الذين منحوهم ثقهم من أجل أداء مهمة التشريع وتقوية مكانة دولة الحق والقانون...

المناسبة كما تقتضيه التقليد المعمول به ضمن هيئتنا مع نهاية كل دورة تستوجب من رئيس الهيئة إلقاء بعض الكلمات بغرض تقييم حصيلة النشاط الذي قامت به الهيئة خلال الدورة... وهو ما سأتولى عرضه في هذه المناسبة...

### نشاط برلماني متواصل في مجلس الأمة

وفي هذا الإطار أقول أن: دورة الربيع العادية لهذه السنة تستوجب منا هذه المرة إعطاء أحكام متفاوتة عن حجم عمل الدورة، وفي كل حقل من حقول النشاط المؤدى أثناء الفترة.

وهكذا فإننا نقول في مجال العمل التشريعي أنه كان متواضعا... في حين أن الأداء البرلماني كان عادياً ودور

أود في البداية أن أرحب باسمكم زمريلاتي زمرلاتي بضيوفنا الكرام وأن أشكرهم على الاستجابة لدعوتنا والمشاركة في مراسيم اختتام دورة الربيع العادية بمجلس الأمة.

بودي بهذه المناسبة أن أخص بالتحية السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الدكتور محمد العربي ولد خليفة الذي يحضر مجلسنا لأول مرة بصفته هذه، وأن أجدد له ولأعضاء مكتبه التهنة والتمني بالتوفيق في تأدية مهمته النبيلة.

السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المرافق له لهم منا التقدير والاحترام، لشرفهم بالحضور هيئتنا.

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا وكذا السيدة رئيسة مجلس الدولة اللذين عودانا دائماً بالمشاركة في المناسبة، لهما منا الشكر والتقدير، أما أسرة الصحافة الوطنية التي اعتادت متابعة نشاطاتنا طيلة الدورة، فلها هي الأخرى منا الشكر والعرفان.

تشاء الظروف أننا نختتم الدورة هذه المرة مع زمراء جدد... زمراء وزمريلات التحقوا بالمجلس الشعبي الوطني فعزمتوا بمجيئهم المجلس وهم تأكيداً سيعطون الأداء البرلماني نفساً جديداً من شأنه أن يعزز من مكانة الهيئة البرلمانية ويعمق من الممارسة الديمقراطية فيها.

إننا نستقبل اليوم السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مكتبه وكنا ثقة وأمل بأننا وأياهم سنواصل العمل الذي انتهجناه مع زملائهم السابقين في نفس الهيئة.



مجلس الأمة وأيضاً نواب الشعب بالامكان إدراجهما ضمن نشاطات البرلمان ولهما علاقة بالحياة البرلمانية. خاصة وأن هذه الحركة جرت في فترة انعقاد دورة البرلمان الربيعية.

لهذا لن نكون مجانيين الحقيقة إذا ما وصفنا الفترة بكل ما تخللها من نشاطات بأنها كانت استثنائية في جانبها السياسي أو آثارها في النطاق البرلماني...

#### الانتخابات المحلية.. موعد آخر مع إرادة الشعب

وفي إطار آخر غير بعيد عما سبق لنا وذكرناه، فقد عرفت البلاد نشاطات هامة في مجال الحكامة وخاصة في مجال تطبيق مضمون قوانين الإصلاح التي صادقت عليها في الدورة الماضية كقانون الانتخابات أو قانون الأحزاب السياسية أو القانون الخاص بالحصص المخصصة للمرأة في المجالس المنتخبة أو القانون المتعلق بتنظيم المجتمع المدني وهي كلها قوانين ساهمت في رسم الطريق والنهج الذي اعتمده الدولة في المجال الاستحقاق الأخير والذي فيه توصلت إلى مجازير الممارسة الديمقراطية وترجمة فحوى سياسة الإصلاح التي اتبعتها...

دورة الربيع العادية رسمت معالم طريق هذه السنة وهي تبنت خصوصيتها... فبعد إجراء عملية الانتخابات التشريعية سيكون شعبنا على موعد لإعطاء كلمته في اختيار ممثله على المستوى المحلي... وفي نفس هذه السنة وتطبيقاً لمضمون الدستور والقوانين ذات الصلة سيتم تغيير نصف أعضاء مجلس الأمة. وهكذا لن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا ما قلنا أن سنة 2012 ستكون سنة الانتخابات وسنة التغيير أيضاً... التغيير البشري ضمن الهيئات المنتخبة... لكن انتخابات المجلس الشعبي الوطني بالإضافة إلى ما قلناه عنها فهي أتت في ظل مناخ هادئ وشفاف، وهي انتخابات جاءت لتؤكد واقعاً جديداً تكون الجزائر قد دخلته بعد 10 ماي الفارط... واقع تؤكد فيه الممارسة الديمقراطية وأيضاً المنافسة الهادئة وفيه أعطى الشعب الجزائري المثل والقوة في مجال التعبير عن الموقف المسؤول والحيار العاقل وكان من نتيجة هذا الحيار أن الجزائر استطاعت أن تختار مجلساً تعددياً متنوع الانتماءات الحزبية، مجلس تبرهن فيه بجلاء ظاهرة التشبيح. ولعل من الأمور التي تلفت الانتباه في تركيبة المجلس الشعبي الوطني الجديد هو بروز العنصر النسوي الذي كان واحداً من العلامات المميزة للتركيبة البشرية للفترة الأولى في طابعها الجديد...



الحسين للاستقلال لكي أقدم باسمكم زميلاتي زميلاتي، بصادق التهنئة لكم ولكافة أفراد الشعب الجزائري وأن أمتي لبلداً مزيداً من النجاحات وفي كافة المجالات في كنف الأمن والاستقرار وفي ظل أجواء الوفاق والمصالحة الوطنية.

ولن أترك المناسبة تمر دون أن أترحم على شهداء ثمرتنا المظفرة وشهداء الواجب الوطني الذين سقوا بدمائهم شجرة الحرية التي نتمتع بها اليوم، وأن أتوجه بصادق الدعاء لإخواننا المجاهدين بأن يمن الله عليهم بالصحة والعافية وطول العمر، وأن يجعلهم ذخراً لا ينضب لهذا الوطن... وأن أحبي جهود كل المخلصين من الجزائريين على ما بذلوه من جهد مشكور لبناء دولة قوية مزدهرة متصالحة مع نفسها.

التحية والتقدير لإطاراتنا ولعمالنا الذين بنوا الجزائر خلال الخمسين سنة وجعلوها ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه.

الشكر والعرفان إلى جنودنا وقوات أمننا بكافة أسلاكهم التي استطاعت أن تقشل المشروع الإرهابي الخبيث الذي سعى إلى نزعزع استقرار بلادنا...

التحية والعرفان لأعضاء الهيئة التنفيذية على ما بذلوه من جهد أهل الجزائر لأن تحتل موقعها المناسب بين الأمم.

وإحترافاً للحق، الواجب يقتضينا تقدير الشكر والثناء والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية على جهوده المخلصة وحكمته الكبيرة وتوجيهاته السديدة التي جنبت البلاد الوقوع في المطبات التي أرادت جهات معروفة إيقاع الوطن فيها. فله ولؤلؤه جميعاً نقول شكراً على ما قدمتموه للجزائر... إذ بفضلكم جميعاً وبفضل ما بذلتموه من جهد مشكور استطاعت الجزائر أن تقيم دولة قوية مزدهرة متصالحة مع نفسها...

المناسبة هي أيضاً مناسبة عيد الشباب، وإذ أقدم لهم بالتهنئة، فإني أدعوهم أن يستلهموا من تاريخ آبائهم وأجدادهم، ما يثير لهم دروب المستقبل الواعد...

إن الاحتفال بهذه الذكرى يجب أن يكون وقفة لنا جميعاً، وقفة لكل واحد منا كيفما كانت درجة مسؤوليته، لأن يقيم الطريق الذي سلكناه والإنجازات التي تحققت لنا.

الجزائر اليوم بخير وهي ستكون كذلك إن شاء الله.

والسلام عليكم ومرحمة الله تعالى وبركاته.

لهذا فإننا نقول أن موعد 10 ماي لم يكن مجرد موعد انتخابي ضمن المواعيد الدستورية العادية... بل هو كان امتحاناً وطنياً بمرز المعالم إذا ما أدرجناه ضمن منظومة السياق العام الذي جرى فيه إقليمياً ودولياً... وفي هذا ولا شك رسالة تستوجب القراءة الصحيحة من قبل الجميع...

فلقد كان على الجزائر أن تخوض هذا الرهان وتتجح فيه وهي فعلاً نجحت في اجتياز ذلك المحك الحاسم... ولم تصدق فيها آمانيات من كَشَفُوا مبكراً عن مقارنات ومقاربات متسارعة...

...ولئن كان هذا الفوز ثابتاً وقويًا ومدعاة للامتنان الآن... فإن القوى السياسية المنضوية تحت راية هذا التوجه مدعوة اليوم إلى مواصلة الجهد والعمل في نفس النهج... وإلى ترجمة الثقة الموضوعة في أصحاب هذا التوجه في الميدان وأن تسعى اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى العمل بالشكل الذي يوفر مناخ الانسجام بين كافة التيارات وبين ما أصبح يطلق عليه اليوم بالأغلبية العددية ضمن المجلس الشعبي الوطني والأقلية فيه وصولاً إلى تجسيد المصلحة العليا لاسيما وأن البرلمان مقبل على التعاطي مع ملفات هامة وحساسة... بدمرك الجميع أن التعامل مع مضامينها لن يكون بمنطق الانتماء الحزبي فقط، بل هو يستوجب استحضار مقتضيات بناء الدولة ويستوجب تحقيق عوامل الانسجام الوطني حول القضايا المصيرية الكبرى...

ومن هذا المنظور فإننا نعتقد بأن تجاوز الحلات التي تفرزها - عادة - المواعيد الانتخابية وهي مردود أفعال طبيعية... نعتقد أن تجاوز تلك الحلات والمواقف يكفل للبرلمانيين مناخاً مناسباً للعمل البرلماني الحق...

#### وقفه ترحم وإجلال للشهداء الأبرار

#### في الذكرى الخمسين للإسقلال الوطني

من جهتنا في مجلس الأمة، فإننا نجدد التأكيد أننا سنعمل ونواصل العمل والتنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني لبلوغ تلك الأهداف النبيلة وبفسح الروح نجر عن الاستعداد للعمل مع الهيئة التنفيذية أيضاً وتؤكد كذلك أننا في سلوكنا وفي كافة مراحل عملنا المستقبلي سننتهج نفس النهج الذي اتبعناه من قبل.

وفي الأخير أود أن أتهنئ الساحة وشعبنا تهنياً للاحتفال بالذكرى

إن هذه النتيجة أعطتنا بالواقع الفرصة وقد انضمت إلى البيت البرلماني أكثر من 30% من الزميلات الجديرات، لكي تقدم للفائزات صادق التهنئة ونقول لهن أن هذه النتيجة ليست انتصاراً للمرأة الجزائرية وحدها بل هو انتصار للجزائر وبفسح الوقت انتصار للمرأة أينما كانت...

#### 10 ماي.. كان امتحاناً وطنياً لكسب الرهان

صحيح أن عدداً من الأحزاب السياسية لم يتسن لها الوصول إلى البرلمان لكن تفسير الظاهرة يجد مبرره بالواقع في قصر مدة تأسيس هذه الأحزاب، وفي تواضع تجربتها الميدانية في مجال خوض الانتخابات...

ومع تسجيلنا لهذه الظاهرة إلا أننا بالمقابل نلاحظ أن أحزاباً جديدة أخرى، استطاعت أن تفرض نفسها في المجلس الشعبي الوطني الجديد، والأمر ذاته قوله عن الفئات الحرة...

بهذه المناسبة نود أن نهني هذه الأحزاب والفائزين من ضمن الفئات الحرة وتسمى للجميع التوفيق في مسيرتهم السياسية...

الأمر الذي نود التوقف عنده في نطاق الحديث عن الانتخابات التشريعية الأخيرة وتؤكد عليه ونهنيء أنفسنا به، هو القول بأننا جميعاً عشنا كما تعلمون خلال الفترة حراكاً سياسياً واسعاً استمر لشهور كاملة... اتعشت نتيجته الساحة الوطنية بنقاش ثري متعدد الطروحات والمواقف، الأمر الذي ساهم تأكيداً في ترقية الثقافة السياسية والحس الوطني لدى المواطن.

#### البرلمان مقبل على التعاطي مع ملفات مصيرية

عن هذه الفترة تابعنا جميعاً قراءات وتحليل... توقعت مختلف السيناريوهات... التي حاولت التسويق لمصير مشوه يدخل البلاد في صورة مستسخة عن أوضاع سائدة في بلدان أخرى...

وعلى عكس هذه التوقعات فقد أدى هذا الفهم والتحليل إلى تقوية الشعور الوطني والإحساس بالمسؤولية وأضفى من ثم على الانتخابات خصوصية واضحة عبّر عنها حتى أولئك الذين لم تتوفر لديهم القناعة بالفعل الانتخابي ولكنهم وتبجح وعبهم الرفيع فقد أبدوا بسلوهم المسؤول بلادهم عن تلك التنبؤات المشائمة والكارثية...





عقد مجلس الأمة،  
صباحة يوم الخميس  
21 جوان 2012،  
جلسة علنية  
برئاسة السيد  
بوزيد بدعيدة،  
نائب رئيس المجلس؛  
ومحضر السيد  
محمود خذري،  
وزير العلاقات مع  
البرلمان.

خُصِّصَتْ هذه الجلسة لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء من مجلس الأمة على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

## الطاقة الإيوائية لقطاع السياحة ستدعم بـ 80 ألف سرير جديد

## تخصيص 56 مليار دينار جزائري لإعادة تأهيل وعصرنة المنشآت السياحية على المستوى الوطني

تقدر بـ 3 بالمائة بالنسبة للمشاريع المنجزة في الشمال و4.5 للمشاريع المنجزة في الجنوب.

وتندرج هذه الإستثمارات في إطار تطوير الحضيرة الفندقية الخاصة وذلك من أجل الرفع من مستوى العرض الذي يؤدي إلى تخفيض الاسعار.

وبخصوص تطوير الحضيرة الفندقية العمومية أكد أنه تم تخصيص 56 مليار دينار جزائري لإعادة تأهيل 58 وحدة فندقية و 8 محطات حموية ذات بعد دولي.

وفي هذا الشأن أوضح وزير السياحة أن المؤسسات المعنية بعملية إعادة التأهيل وعصرنة هذه المنشآت سحبت دفتر الشروط للشرع في عملية الدراسة التي تستغرق 6 أشهر.

وأشار السيد ميمون الى أن هذه الدراسة ستتمكن من تحديد آجال الإنجاز وذلك بعد تقييم وضعية كل منشأة سياحية.

أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية السيد اسماعيل ميمون ان الطاقة الإيوائية لقطاع السياحة ستدعم بـ 80 ألف سرير جديد من خلال 700 مشروع استثماري خاص في طور الإنجاز.

وأوضح السيد ميمون في رده على سؤال السيد عبد القادر شنيبي، عضو مجلس الأمة، حول تحسين الخدمات الفندقية على مستوى المنشآت السياحية الصغيرة أن تجسيد هذه البرامج سيمكن من رفع الطاقة الإيوائية للقطاع والمقدرة حاليا بـ 95 ألف سرير.

واعتبر وزير السياحة أن الطاقة الإيوائية الحالية للقطاع لا تعكس الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر وهو الامر الذي يستدعي تحفيز الإستثمار في هذا المجال.

في ذات الإطار ذكر السيد ميمون بالإجراءات التحفيزية التي توفرها الدولة من أجل استقطاب المستثمرين مشيرا إلى منح قروض طويلة المدى تصل إلى 20 سنة للمستثمرين مع فائدة على القرض

أعلن وزير السياحة والصناعة التقليدية السيد اسماعيل ميمون أن الدولة خصصت 56 مليار دينار جزائري وليس 50 مليار دينار جزائري كما جاء في استفسار السيد لزهري بوزيدي عضو مجلس الأمة، لإعادة تأهيل وعصرنة المنشآت السياحية على المستوى الوطني حول تخصيص ميزانية لإعادة تأهيل المحطات الحموية أنه تم تخصيص قرابة 12 مليار دينار جزائري من هذا المبلغ لإعادة تأهيل 8 محطات حموية ذات بعد دولي وكذا المركز الوطني للمعالجة بمياه البحر بسبدي فرج.

وأضاف أن بقية المبلغ المتبقى والمقدر بـ 44 مليار دينار وجه إلى إعادة تأهيل وعصرنة بقية المنشآت السياحية الأخرى.

وبخصوص معايير توزيع هذه المبالغ ذكر وزير السياحة أهمية المنشأة والاشغال الواجب انجازها وذلك طبقا لنتائج الدراسات التي أعدت لهذا الغرض.

وتندرج عملية إعادة تأهيل هذه المحطات الحموية في إطار الشطر الأول من عملية تخص 50 منبع حموي ذو بعد دولي من ضمن مجموع 202 منبع تم إحصاؤه في إطار الدراسات التي باشرت بها وزارة السياحة من أجل تحيين المعلومات المتعلقة بهذه المنابع.

وتأتي هذه الدراسات في إطار عملية تجديد المعلومات المتعلقة بهذه المنابع الطبيعية التي تتغير سرعة تدفقها من فترة إلى أخرى علما أن آخر الدراسات التي انجزت في هذا المجال تعود الى بدايات الثمانينات.

كما ذكر السيد ميمون أن مهمة إعادة تأهيل مختلف المنشآت السياحية موكلة إلى مجمع جيستور الذي تحصل على قروض بنكية من مجلس مساهمات الدولة.

سؤال شفوي للسيد العمري لكحل، موجه للسيد وزير الموارد المائية.

3؟



العمري لكحل



عبد المالك سلال

سؤال شفوي للسيد بلعباس بلعباس، موجه للسيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

4؟



بلعباس بلعباس



محمد بن مرادي

سؤال شفوي للسيد لزهاري بوزيد، موجه للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

1؟



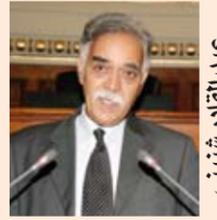
اسماعيل ميمون



لزهاري بوزيد

سؤال شفوي للسيد عبد القادر شنيبي، موجه للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

2؟



عبد القادر شنيبي

حيث أهمية الاستثمارات المخصصة لها والآثار المنتظرة منها في تزويد المواطنين بمياه الشرب والري.

واعتبر الوزير أن التحويلات المائية الكبرى لسطيف إلى جانب سد بني هارون أكبر منظومة موارد مائية على المستوى الوطني.

غير أن منطقة جنوب ولاية سطيف لاسيما بلديات عين ولمان لن تستفيد من هذه التحويلات بالرغم من الدور الفلاحي الذي تلعبه وكذا الحاجيات المائية الهامة والضرورية لسقي أراضي المنطقة.

وأوضح الوزير أنه من المستحيل تقنيا أن يمتد مشروع التحويلات لهذه المنطقة لسقي أراضيها الفلاحية لكنه لم يستثن مقابل ذلك إمكانية أن تستفيد بلدياتها من المياه الصالحة للشرب.

وأضاف أن المخطط الجديد يدرس إمكانية ربط التحويل بالمنطقة مع دراسة البدائل الممكنة تقنيا لتوفير موارد مائية إضافية لسقي أراضيها الفلاحية.

و يسمح مشروع التحويلات المائية الكبرى بتوفير حجم سنوي من المياه قدره 313 مليون متر مكعب موجهة لسكان 26 بلدية بولاية سطيف من الماء الشروب فضلا عن سقي 40 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية ليكون أكبر محيط مسقي في البلاد حيث ينتظر أن يعطي دفعة جديدة لقطاع الفلاحة بالمنطقة.

وسيصل هذا المشروع خمس سدود كبرى فيما بينها من بينها ثلاثة سدود جديدة.

ويضم هذا المشروع تهيئتين حيث يتم التحويل غربا انطلاقا من سد ايجيلامدة بولاية بجاية نحو سد مهوان (قيد الانجاز) في حين يتم التحويل شرقا انطلاقا من سدود ايراغن وكذا طابلوت بولاية جيجل (قيد الانجاز) نحو سد ذراع الديس ببلدية تاشودة بولاية سطيف الذي انطلقت الأشغال به.

وينتظر أن تنتهي الأشغال بهذا المشروع في أكتوبر 2013 بحسب ما أكده الوزير الذي اعتبر المشروع واحدا من أكبر وأهم منشآت الري من التحويلات المائية الكبرى للولاية.

أعلن وزير الموارد المائية السيد عبد المالك سلال عن دراسة جديدة تهدف إلى تحيين المخطط الولائي لتهيئة الموارد المائية لسطيف مشيرا إلى إمكانية تزويد الأراضي الفلاحية لجنوب الولاية بموارد جديدة للسقي.

وأوضح السيد سلال خلال رده على سؤال شفهي طرحه السيد العمري لكحل، عضو مجلس الأمة، عن مدى استفادة منطقة جنوب ولاية سطيف لاسيما بلديات عين ولمان وما جاورها من مشروع التحويلات الكبرى المزمع الانطلاق به في منطقة سطيف قصد التزويد بالمياه وذلك بربط سدين في ولاية بجاية وسد زيامة منصورية بولاية جيجل بثلاث سدود جديدة في بلدية تكسانة بجيجل وسد دائرة العلمة وسد ثالث قريب من سطيف، أن وزارته تعمل على إعداد دراسة جديدة تهدف إلى تحيين المخطط الولائي لتهيئة الموارد المائية وتتضمن عمليات جديدة لحفر الآبار وتنويع الموارد المائية الموجهة للسقي وتعزيز قدراتها مع دراسة إمكانية ربط بلديات جنوب الولاية بمشروع التحويلات المائية الكبرى للولاية.



## دراسة جديدة لتحيين مخطط تهيئة الموارد المائية لولاية سطيف

يذكر أن المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر جيكا قد تم انشاؤه في نوفمبر 2009 خلفا لشركة تسبير مساهمات الدولة لإنتاج الإسمنت في إطار تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

وعلاوة على الاسمنت سيوجه مجمع جيكا نشاطه أيضا نحو إنتاج مواد البلاط والخرسانة الجاهزة للاستعمال.

ويبلغ عدد مصانع الاسمنت التابعة لهذا المجمع 12 مصنعا وهي الحجر-السود (عنابة)، وعين الكبيرة (سطيف)، وحامة بوزيان (قسنطينة)، وتبسة وعين توتة (باتنة)، وسور الغزلان (البويرة)، ومفتاح (البلدية)، والجزائر العاصمة (رايس حميدو)، وزهانة (معسكر)، وبني صاف (عين تموشنت)، وسعيدة واولاد سلي (الشلف).



## إنتاج الاسمنت بالجزائر سيصل إلى 30 مليون طن سنويا في أفق 2020

أفاد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي ان انتاج الاسمنت في الجزائر سيصل في أفق 2020 الى 30 مليون طن في السنة بفضل اطلاق برامج استثمارية عمومية كبيرة بقيمة 140 مليار دج.

وأوضح الوزير ان رفع مستوى انتاج الاسمنت للجزائر الى 30 مليون طن في افق 2020 سيكون من شأنه تغطية كل الطلب الداخلي وتصدير الفائض المقدر بـ3 ملايين طن.

و يقدر الانتاج الوطني من الاسمنت حاليا بنحو 18 مليون طن سنويا بينما يصل الطلب الى حوالي 20 مليون طن مما يتطلب استيراد 2 مليون طن حسب توضيحات الوزير.

واشار في هذا الصدد الى انه تم تسطير برامج استثمارية كبيرة بحجم 140 مليار دج (نحو 2 مليار دولار) لرفع انتاج مصانع الاسمنت العمومية الـ12.

و يوجد بالجزائر 15 مصنعا للاسمنت منها 12 تابعة للقطاع العمومي و3 لمجمع لافارج الفرنسي بالاضافة الى اربعة مشاريع جديدة اثنان تابعة للقطاع الخاص و مشروعين عموميين في كل من بشار وغلليزان.



الجارية اذا ما سارت الامور بصورة طبيعية.

ويشار الى ان مشروع مصنع الاسمنت بالجلفة -والذي كان من المقرر في البداية ان ينتج 500.000 طن سنويا- سيمكن من استحداث 2.500 منصب شغل في مرحلة البناء و750 منصب في مرحلة بداية تشغيل المصنع.

## إعادة بعث مشروع انجاز مصنع للاسمنت بالجلفة بقدرة 3 ملايين طن سنويا

وكان من المقرر ان يتكفل المجمع المصري بمفرده بالمشروع غير انه تقدم في اواخر 2010 من وزارة الصناعة بعرض لاعادة اقتناء الدولة الجزائرية حصص من راسمال شركة اساك للاسمنت-جزائر.

واوضح الوزير ان عرض المؤسسة المصرية مرده الى الصعوبة التي كانت تتلقاها هذه الشركة في الحصول على القروض المالية من البنوك الجزائرية التي تسمح لها باتمام الاشغال الجارية وشراء التجهيزات الضرورية للانتاج.

كما اكد السيد بن مرادي ان السلطات الجزائرية وافقت مبدئيا على اقتناء 49 بالمائة من اسهم الشركة ليصبح المشروع كله جزائريا.

وحسب المعطيات التي اوردها وزير الصناعة فقد وصلت نسبة انجاز اشغال البناء الهندسي الى مرحلة متقدمة بالنسبة للخط الاول من الانتاج اي ما يعادل 85 بالمائة من الاشغال وما يقارب 60 بالمائة من المشروع ككل.

أما بخصوص التكلفة المالية للمشروع قال الوزير انه لا يمكن حاليا تحديدها بالنظر الى عدم اكتمال الدراسات التقنية والاقتصادية للمشروع الا انه اشار الى انه تم تقييمه سنة 2008 من طرف اساك بـ 50 مليار دج.

واضاف في السياق ذاته انه من المرتقب اتمام هذه الدراسات خلال الثلاثي الاخير من السنة

أكد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي اليوم الخميس بالجزائر ان المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر (جيكا) شرع خلال السنة الجارية بدراسة تقويمية وقانونية لاعادة بعث مشروع انجاز مصنع للاسمنت بالجلفة بقدرة انتاجية تقدر بـ3 ملايين طن سنويا. واوضح الوزير ردا على سؤال السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة، حول واقع مصنع الاسمنت بعين الابل بولاية الجلفة، ان اعادة بعث هذا المشروع الذي يقع على قطعة ارض مساحتها 23 هكتار ببلدية عين الابل يأتي بعد ان عرف تاخرا مشيرا الى ان فكرة انجازه تعود الى سنة 1973 مع انطلاق الدراسة الجيولوجية الخاصة به.

وقال السيد بن مرادي ان مجمع جيكا يعكف على استخلاص القيمة المالية لهذا المشروع وتحديد القيمة المناسبة لنسبة مساهمة كل من مجمع جيكا والمجمع المصري أساك (Asec) للاسمنت في هذا المشروع الذي امضي عقد انجازه في 2008.

## خرجات استطلاعية إلى : عين الدفلى .. البويرة .. وبجاية

قصد الاضطلاع بمهام تحسب نبض المجتمع واستطلاع الاشغالات والوقوف على مدى تقدم مشاريع التنمية المحلية، قام وفد من لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، ولجنة الفلاحة والتنمية الريفية، ولجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، بالمجلس بخرجات استطلاعية إلى كل من ولاية عين الدفلى البويرة، وولاية، وولاية بجاية

### لوقوف على :



### .. وضعية زراعة البطاطا والأشجار المثمرة وتربية الأبقار بولاية عين الدفلى

### .. مدى تقدم وسير عملية تسليم الوثائق الادارية بولاية البويرة

قام وفد من مجلس الأمة يتكون من أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، بزيارة ميدانية استطلاعية لولاية عين الدفلى دامت أربع (04) أيام ابتداء من 11 إلى 14 جوان 2012، وذلك للإطلاع ميدانيا على وضعية زراعة البطاطا والأشجار المثمرة وتربية الأبقار، وكذا التحضيرات الخاصة بموسم الحصاد.

تكون الوفد من السادة:

- كمال بلخير، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، رئيس الوفد
- علي العققاق، عضو مجلس الأمة
- عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة
- امبارك اسماعيلي، عضو مجلس الأمة
- رشيد بوسحابة، مستشار بالديوان
- أمين بلوني، ملحق بالتشريفات



فيما يخص وضعية زراعة البطاطا زار الوفد، في اليوم الأول من الزيارة، أربع مستثمرات لكل من بلدية العبادية والعطاف وعين الدفلى وجندل.

بينما برمج اليوم الثاني من الزيارة لتفقد وضعية زراعة الأشجار المثمرة ومشتلة الخضروات في كل من بلدية جليدة وعين الدفلى والخميس والروينة.

وكان للوفد يوم 13 جوان 2012 فرصة

الوقوف على واقع تربية الأبقار المنتجة للحليب في كل من مستثمرة وملبنة بوزكريني والمزرعة النموذجية بسامي الجيلالي ومستثمرة خاصة بوعابد لتربية الماعز بالإضافة إلى تفقد واقع الانتاج بوحدة ملبنة عريب.

واختتم الوفد زيارته في اليوم الرابع والأخير بتفقد وضع زراعة الحبوب في كل من بلدية العبادية، والعامرة، وبوراشد، والخميس.

كما قام وفد من مجلس الأمة يقوده السيد جلول خضرة براهمة، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بالمجلس، بزيارة عمل استطلاعية بولاية البويرة، وذلك من 18 إلى 20 جوان 2012، وذلك للإطلاع على مدى تقدم وسير عملية تسليم الوثائق الادارية كجواز السفر البيومتري والبطاقة الرمادية وكذا الوقوف على ظروف عمل مؤسسة إعاد التربية والتأهيل وأحوال المحبوسين.

وقد تكون الوفد من السادة:

- جلول خضرة براهمة، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان، رئيس الوفد
- أحمد بلعالية، مقرر اللجنة
- محمد فخار، عضو مجلس الأمة
- محمد عدلي، عضو مجلس الأمة
- لزهر مختاري، عضو مجلس الأمة
- رشيد بوسحابة، مستشار بالديوان
- كريم عينوش، ملحق بالتشريفات

بعد لقاء الوفد مع السلطات المحلية بإقامة النسيم، قام الوفد خلال اليوم الأول بزيارة مقر بلدية البويرة أين كانت لهم فرصة تفقد مصلحة الحالة المدنية ومعاينة الأرضية المخصصة لاستخراج شهادة الميلاد رقم 12 المؤمن والأرضية التقنية وشهادة الميلاد رقم 12 العادية.



مصلحة الحالة المدنية وتفقد الأرضية الخاصة باستخراج شهادة الميلاد رقم 12 المؤمنة وشهادة الميلاد رقم 12 العادية.

وتفقد الوفد بمقر دائرة أمشالة مصلحة استخراج جواز السفر البيومتري الالكتروني. ليتوجه نحو مقر دائرة عين بسام للاشراف على الانطلاق الرسمي لعملية استخراج البطاقة الرمادية في إطار لا مركزية العملية عبر دوائر الولاية.

وفي اليوم الثالث من الزيارة كان للوفد فرصة زيارة المؤسسة العقابية بالبويرة.

ليتحول الوفد إلى مقر دائرة البويرة قصد معاينة مصلحة استخراج جواز السفر البيومتري الالكتروني.

ليختتم الوفد برنامج نشاط يومه الأول، بزيارة مقر مديرية التنظيم والشؤون العامة، لتفقد ومعاينة الأرضية التقنية المتعلقة باستخراج شهادة الميلاد رقم 12 المؤمنة لفائدة الجالية الجزائرية المولودة في الجزائر والمقيمة في الخارج عبر شبكة الأنترنت. بالإضافة إلى تفقد ومعاينة الأرضية التقنية الخاصة برقمنة سجلات الحالة المدنية.

أما في اليوم الثاني من الزيارة توجه الوفد نحو مقر بلدية أمشالة لزيارة مشروع توسيع

## الملف



المجلس  
الشعبي  
الوطني:

العهد السابع زيادة  
عدد المقاعد... وتمثيل  
قياسي للمرأة



## .. ظروف عمل المنشآت الثقافية والهياكل الرياضية المنجزة وفي طور الإنجاز بولاية بجاية

في حين كان لوفد لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة فرصة زيارة الأماكن السياحية والآثار التاريخية بولاية بجاية في الفترة من 25 إلى 27 جوان 2012، وذلك قصد معاينة ظروف عمل المنشآت الثقافية، والهياكل الرياضية المنجزة منها والتي هي في طور الإنجاز.

وتكون الوفد من السادة:

- سعيد سعدي، رئيس لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة، رئيس الوفد
- عبد القادر قاسي، نائب رئيس اللجنة
- الربيع حويشي، مقرر اللجنة
- الشايب بن سعيدان، عضو مجلس الأمة
- العمري لكحل، عضو مجلس الأمة
- رشيد بوسحابة، مستشار بالديوان
- عبد اللطيف بن سيدي عيسى، ملحق بالتشريفات

فكان للوفد في يومه الأول من الزيارة الاستطلاعية فرصة الإطلاع على معرض حول النشاطات والاستثمار السياحي، المعد بمناسبة اليوم الوطني للسياحة في القطب الجامعي «أبوداؤ»، والحضور بالمناسبة، عرض المرحلة



بلدية درقينة قصد الوقوف على وضعية مركب الرياضي الجوّاري، وبيت الشباب ثم زيارة شلالة كفريدة.

ثم تحول الوفد إلى بلدية ملبو لزيارة مخيم الشباب، ثم زيارة بين الشباب وملعب القوى لبلدية سوق الاثنين. وزيارة مشروع تهيئة «قصر الأميرة» كبيت شباب ببلدية أوقاس.

وفي ذات اليوم، زار الوفد متحف الماء ببلدية توجة، ليتحول إلى بلدية بجاية لزيارة ميناء الصيد البحري والترفيه ب«تالة ايلف» وزيارة دار الثقافة ومنشآت تسهيل العبور البحري.

الأولى للدراسة الخاصة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية بجاية.

بعدها توجه الوفد نحو أعالي مدينة بجاية أين كانت له فرصة زيارة كل من باب البحر، والقصبة، ومتحف برج موسى، ومتحف الحضيرة الوطنية لقوراية، وزيارة المواقع السياحية للحضيرة وبيت الشباب «سوماري» وتفقد وضعية ملعب «الوحدة المغاربية». لتختتم زيارة اليوم الأول بتفقد مخيم الوحدة الصحراوية الجزائرية.

أما في اليوم الثاني من الزيارة والموافق ليوم الثلاثاء 26 جوان 2012، فقد توجه الوفد إلى



## رئيس المجلس الشعبي الوطني: المجلس منارة لجدل الأفكار

الديمقراطية بالحوار البناء وفي إطار ما تنص عليه القوانين .

### الديمقراطية تكفل التعبير عن الرأي الآخر

للإشارة قاطع نواب تكتل الجزائر الخضراء جلسة التصويت، وتبعهم نظراؤهم في حزب العمال، بينما فضل نواب الأفاضل الامتناع كلية عن التصويت، احتجاجا على طريقة الانتخاب. فقد تحولت جلسة تنصيب النواب الجدد إلى فضاء للاحتجاج والتنديد بنتائج الانتخابات التشريعية، بعد أن فاجأ النائب عن التكتل الأخضر نعمان لعور، الحضور فور الانتهاء من مناداته النواب، بخرق صمت القاعة رافعا لافتة حمراء كتب عليها «لا للتزوير»، وتبعه باقي نواب التكتل الذين رفعوا بدورهم لافتات وغادروا القاعة، باستثناء الوزير السابق للأشغال العمومية عمار غول، الذي لزم مكانه رافضا الإدلاء بأي تصريح.

تقرير لجنة إثبات العضوية من طرف مقررها صادق النواب عليه بالإجماع.

وبخصوص النقطة الثانية المدرجة في جدول الأعمال والمتعلقة بانتخاب الرئيس الجديد للمجلس الشعبي الوطني، فقد رشح نواب حزب جبهة التحرير الوطني اسم الدكتور محمد العربي ولد خليفة لتولي المنصب، وزكى نواب التجمع الوطني الديمقراطي بدورهم نفس المرشح وهو ما جعله حائزا بصورة تلقائية على أغلبية الأصوات.

وفور انتخابه رئيسا جديدا للمجلس الشعبي الوطني ألقى الدكتور العربي ولد خليفة كلمة شكر فيها النواب على ثقتهم ووعدهم بأداء برلماني يعزز مسار الإصلاحات التي تعرفها الجزائر وقال في كلمته على وجه الخصوص بأن الرهانات التي تنتظر الجزائر تقتضي من الجميع التعاون بموضوعية والتعامل بأساليب حضارية من أجل الحفاظ على مكاسب

وطبقا للمادة 113 من الدستور، أعلن رئيس الجلسة عن افتتاح العهدة التشريعية السابعة، التي انطلقت أشغالها رسميا بتلاوة سورة الفاتحة، وعزف النشيد الوطني. وفي كلمته أشاد رئيس الجلسة بأهمية المجلس الشعبي الوطني باعتباره مؤسسة دستورية تعكس الواجهة التعددية للحياة السياسية في البلاد، ليفسح المجال بعد ذلك لمناداته النواب بأسمائهم حسب إعلان المجلس الدستوري كما هو منصوص عليه في المادة (02) من النظام الداخلي.

وبعد الانتهاء من المنادات، أعلن رئيس الجلسة عن تشكيل لجنة إثبات العضوية من عشرين (20) عضوا موزعين على التشكيلات الممثلة في المجلس حسب تمثيلها النسبي. وقد صادق النواب برفع الأيدي على قائمة أعضاء اللجنة ثم تمت دعوتهم من طرف الرئيس للشروع في عملهم بعد رفع أشغال الجلسة الصباحية .

وقد انطلقت أشغال جلسة ما بعد الظهر بتلاوة

افتتحت العهدة التشريعية السابعة يوم السبت 26 ماي 2012، في جلسة علنية ترأسها الدكتور العربي ولد خليفة، عن حزب جبهة التحرير الوطني، بصفته أكبر النواب سنا بمساعدة النائب حسين معلوم، عن حزب جبهة التحرير الوطني، والنائبة آسيا كنانة، عن قائمة الأحرار - الوحدة باعتبارهما أصغر نائبين في هذه العهدة .

«...إننا على يقين أنه مهما اختلفت مرجعياتكم السياسية فإن هدفكم واحد وهو خدمة الشعب الجزائري والدفاع عن مصالحه وتحقيق تطلعه في دولة قوية وأمنة.

فالرهانات التي تنتظر الجزائر في عالمنا المعاصر تقتضي منا جميعا في هذه الهيئة الموقرة التعاون بموضوعية والتعامل بأساليب حضارية من أجل الحفاظ على مكاسب الديمقراطية بالحوار البناء وفي إطار ما تنص عليه القوانين، كما أنه لا بد من الحرص على إبقاء هذه المؤسسة التشريعية منارة لجدل الأفكار وتقديم المقترحات بما ينفع الناس ويخدم الصالح العام...»

من كلمة السيد الدكتور محمد العربي ولد خليفة بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس الشعبي الوطني



## من التحضيرات... إلى المشاركة... إلى التنصيب

التشكيلة أو تلك..

أما قانون الانتخابات الجديد فجاء ليكرس الحياد والشفافية بكل صرامة ووضوح وذلك من خلال وضعه لعدة إجراءات وأحكام قانونية ترمي إلى تحقيق عدة أهداف على مختلف الأصعدة

### على صعيد الإحياء :

تحميل المسؤولية للمتدخلين في العملية الانتخابية و معاينة كل الأعمال التي من شأنها أن تمس بقانونية المسار الانتخابي،

### على صعيد الشفافية :

وضع حيز التنفيذ للعديد من الضمانات في مجال الإجراءات و الوسائل لضمان شفافية العمليات واحترام اختيارات المواطنين .

أما القانون العضوي الخاص بكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة فإنه أتى من جهته ليعترف بحق مكرس في الدستور كما جاء ليوضح الكيفيات الخاصة بتطبيقه ويتيح الفرصة للمرأة لكي تؤدي دورها في العمل السياسي كاملا..

القانون المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية هو الآخر جاء ليعزز من مكانة البرلمان ويلزم المنتخب بالتفرغ لعهدته البرلمانية والدفاع عن مصالح المواطنين..

وتمثلت النصوص القانونية والتنظيمية فيما يلي:

### الأرضية التشريعية مهياة لمرحلة جديدة من الممارسة الديمقراطية

من أجل تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون من خلال تمكين الهيئات المنتخبة من التمتع والاعتداد بمشروعية لا نقص فيها وتمكين المواطنين والمواطنات من المساهمة على أوسع ما تكون المساهمة في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، تم إصدار نصوص تشريعية شملت القوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي والأحزاب السياسية والتنظيمات الجموعية وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية.. تهيئة أرضية تشريعية تسمح بالدخول في مرحلة جديدة من الممارسة الديمقراطية.

إن حزمة القوانين هذه جاءت لتزويد البلاد بمنظومة قانونية منسجمة من شأنها المساهمة في تحسين الأداء لأوجه النشاط المختلفة أدخلت آليات جديدة في مجال الرقابة على العمل الانتخابي الذي من شأنه أن يوفر الأجواء المناسبة لإجراء الاستحقاقات المقبلة في أجواء التنافس السياسي النزيه ويقوي مصداقية العملية الانتخابية ويعطيها صفة الشفافية.

فالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية أتى ليضبط وينظم مجال نشاط التشكيلات السياسية القديمة التكوين والجديدة النشأة ويتيح أمامها الفرص للتعبير عن الرأي والدفاع عن الموقف والبرنامج الخاص بهذه

فقد عملت الحكومة على تقديم كل الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة حيث جرت عملية الاقتراع والفرز تحت المراقبة المباشرة لممثلي المرشحين في كل مكاتب التصويت وتكفلت الهيئات الوطنية للمراقبة والمتابعة بالتأكد من مراعاة قانون الانتخابات.

كما كان للأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة حق ممارسة التقصي والمراقبة في كل مرحلة من مراحل لاقتراع.

كما وجهت الحكومة الجزائرية دعوة إلى أكثر من 500 ملاحظ دولي من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة إضافة إلى وفدين من منظمين غير حكوميين أمريكيين هما «كارتر» و«إن.دي.أي». تمتعوا «بكامل حرية التنقل» عبر أرجاء الوطن بأى وسيلة كانت كما منحت لهم «كل التسهيلات» لأداء المهمة التي كلفوا بها وزودوا بالمعلومات التي يحتاجونها والإجابة عن كامل استفساراتهم.

## ولد خليفة . . . سابع رئيس للمجلس الشعبي الوطني

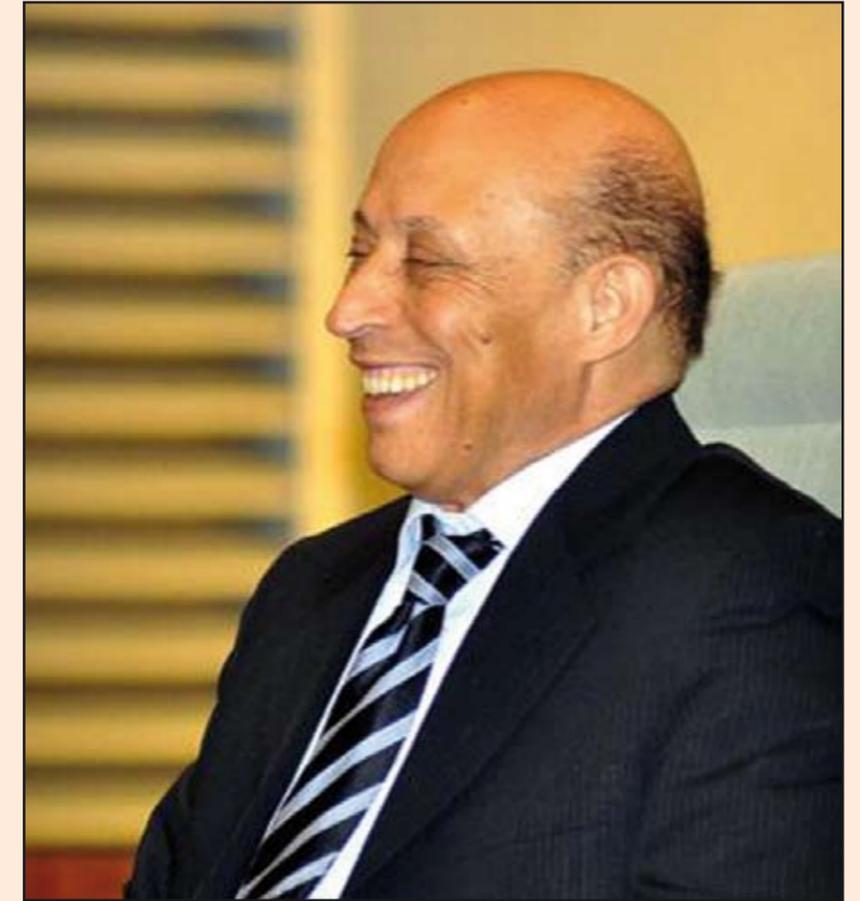
يعد محمد العربي ولد خليفة الشخصية السابعة التي تتولى رئاسة المجلس الشعبي الوطني، منذ أول انتخابات تشريعية في الجزائر جرت عام 1977 بعد كل من رابح بيطاط وعبد العزيز بلخادم وعبد القادر بن صالح، وكريم يونس وعمار سعداني وعبد العزيز زيارى.

كانت الانتخابات التشريعية يوم 10 ماي 2012، استحقاقا مصيريا فتح الباب لاستكمال بناء الدولة الجزائرية بعد مرور خمسين سنة على استرجاع سيادتها لتصبح دولة تسودها الحكامة الفضلى والمواطنة والعدالة.

للجزائر في اليمن حتى العام 1988 لينتقل إلى طهران في منصب سفير للجزائر لدى إيران لمدة ثلاثة أعوام.

ثم كلف من طرف الرئيس الأسبق اليامين زروال بمنصب أمين عام المجمع الجزائري للغة العربية.

عينه السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، منذ شهر جوان من العام 2001 على رأس إحدى أهم الهيئات الثقافية التابعة لمصالح رئاسة الجمهورية ويتعلق الأمر بالمجلس الأعلى للغة العربية إلى حين تعيينه عضو بالمجلس الشعبي الوطني عن حزب جبهة التحرير الوطني عن مدينة الجزائر العاصمة في ماي 2012. لينتخب رئيسا للمجلس الشعبي الوطني في جلسة علنية عقدها المجلس يوم السبت 26 ماي 2012.



والكتابات التي تُعنى بقضايا الفكر واللغة والتاريخ، له 18 كتابا تحدث فيها عن ثورة التحرير وعن المدرسة والجامعة وقضايا التنمية، كما كان من الأعضاء المؤسسين لاتحاد الكتاب الجزائريين.

وكتب كذلك عن الكولونيالية والجزائر، مثلما خاض في اللسانيات وغيرها من قضايا الأمة.

تم تعيينه مستشارا للشؤون الثقافية والاجتماعية في حزب جبهة التحرير الوطني من 1965 حتى العام 1979 التاريخ الذي شغل فيه عضوية الأمانة الدائمة لذات الحزب.

تولى زمام أمور وزارة الثقافة بين 1980 إلى 1982، ثم وزيرا للتعليم الثانوي والتقني من 1982 إلى 1984، وبعدها بعام واحد ولج العمل الدبلوماسي عندما تم تعيينه سفيرا

ينحدر الدكتور محمد العربي ولد خليفة من منطقة جرجرة العريقة وهو سليل عائلة أزرو قلال مسقط رأسه في العام 1939

كانت بدايته بالحصول على شهادة البكالوريا في العلوم بدرجة «جيد» ثم شهادة ليسانس في الفلسفة والعلوم الاجتماعية من مصر في العام 1963 بدرجة «جيد جدا»، ليحصل بعد تسعة أعوام على درجة دكتوراه في اختصاص علم النفس الاجتماعي من جامعة الجزائر بدرجة «جيد جدا»، وتحصل فيما بعد على دبلوم في مناهج البحث الاجتماعي من جامعة لندن في 1974.

له الكثير من الإسهامات ويُقن الحديث بثلاث لغات إلى جانب الأمازيغية، وهي الإنكليزية والفرنسية والفارسية بدرجة أقل.

ويُعرف عن الدكتور ولد خليفة غزارة مؤلفاته التي تتراوح بين المنشورات والدراسات

## المراقق العمومية المخصصة لحملة الإنتخابية

الدوائر الإنتخابية	عدد القاعات	عدد الملاعب	عدد الأماكن العمومية	المجموع
المدية	64	48	12	124
مستغانم	50	15	03	68
مسيلة	60	26	28	114
معسكر	68	17	01	86
ورقلة	33	12	09	54
وهران	38	56	18	112
البيض	32	14	07	53
إيليزي	12	04	06	22
ب. بوغريج	46	38	40	124
بومرداس	41	18	02	61
الطارف	32	19	21	72
تندوف	06	04	01	11
تيسمسيلت	37	16	03	56
الوادي	63	02	06	71
خنشلة	23	05	00	28
سوق أهراس	58	21	10	89
تيزابزة	45	09	04	58
ميلة	49	25	21	95
عين الدفلى	55	33	23	111
النعامة	20	08	12	40
ع. تيموشنت	30	04	01	35
غرداية	31	07	00	38
غليزان	36	34	05	75
<b>المجموع</b>	<b>2.174</b>	<b>1.040</b>	<b>1.128</b>	<b>4.342</b>

الدوائر الإنتخابية	عدد القاعات	عدد الملاعب	عدد الأماكن العمومية	المجموع
أدرار	30	05	00	37
الشلف	50	49	14	113
الأغواط	46	9	13	68
أم البواقي	38	25	23	86
باتنة	95	23	37	155
بجاية	67	55	220	342
بسكرة	49	24	10	83
بشار	43	15	06	64
البلدية	27	22	30	79
البويرة	75	35	21	131
تامنغست	19	02	16	37
تبسة	37	00	01	38
تلمسان	71	06	05	82
تيارت	50	64	78	192
تيزي وزو	53	38	208	299
الجزائر	77	12	00	89
الجلفة	62	27	25	114
جيجل	43	28	19	90
سطيف	73	34	15	122
سعيدة	48	23	01	72
سكيكدة	46	17	47	110
س. بلعباس	37	51	71	159
عنابة	29	14	03	46
قالمة	45	22	24	91
قسنطينة	33	05	08	46

## إعداد جيد وتنظيم محكم لإجراء الانتخابات في ظروف حسنة..

تحملت الهيئات الادارية في الوطن مسؤولية ضمان حياد اعوانها حيادا تاما في كل ما تعلق بالانتخابات. كما تأكد التعاون التام للادارة المحلية مع الهيئات الوطنية لمراقبة الانتخابات والاشراف عليها ومع الملاحظين الدوليين في كنف احترام القانون..

فالادارة لم تصبح اليوم، المتدخل الوحيد في قيادة العمليات الانتخابية، فمهام الهياكل الادارية قد حددها القانون بوضوح وهي تتمثل أساسا في تأطير ومرافقة العمليات الانتخابية لضمان سيرها الحسن مع السهر على الاحترام الصارم للقوانين و النظم المعول بها.

وكما كان منتظر من الهياكل الادارية ومؤطري العمليات الانتخابية فقد تحلوا جميعا:

• بروح المسؤولية من خلال اليقظة والسعي الدائمين للعمل في إطار القانون،

• احترام قواعد الشفافية والحياد من خلال مراعاة روح النزاهة والإنصاف في كل وقت،

• التعاون الفعال مع مختلف المتدخلين أحزاب سياسية، مترشحين وسلطات قضائية من أجل ضمان سير عادي للانتخابات،

• الانضباط والالتزام من خلال التطبيق الدقيق للقانون والقانون وحده.

فكان التنظيم الإداري على النحو التالي:

## التوزيع الإجمالي لمؤطري الانتخابات

مراكز التصويت	57 600
مكاتب التصويت	303 338
مكاتب التصويت المتنقلة	1 953
اللجان الانتخابية البلدية	6194
اللجان الانتخابية البلدية	147
المجموع	404 167

• مرسوم تنفيذي رقم 12 - 178 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 11 أبريل سنة 2012، يحدد كيفية أداء اليمين من طرف أعضاء مكاتب التصويت الوطني

• مرسوم تنفيذي رقم 12 - 179 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 11 أبريل سنة 2012، يحدد قواعد تنظيم مركز ومكتب التصويت وسيرهما

• مرسوم تنفيذي رقم 12 - 180 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 11 أبريل سنة 2012، يحدد نص أوراق التصويت التي تستعمل لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ليوم 10 مايو سنة 2012 ومميزاتها التقنية

• قرار مؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 21 أبريل سنة 2012، يعدل القرار المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 12 أبريل سنة 2012 الذي يحدد المميزات التقنية لأوراق التصويت التي تستعمل لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

• قانون عضوي رقم 12 - 01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات

• قانون عضوي رقم 12 - 02 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية

• قانون عضوي رقم 12 - 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

• قانون عضوي رقم 12 - 04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية

• مرسوم تنفيذي رقم 12 - 24 مؤرخ في 30 صفر عام 1433 الموافق 24 يناير سنة 2012، يتعلق باستمارة التصريح بالترشح لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

• مرسوم تنفيذي رقم 12 - 25 مؤرخ في 30 صفر عام 1433 الموافق 24 يناير سنة 2012، يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية لصالح قوائم المترشحين الأحرار لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

• مرسوم تنفيذي رقم 12 - 26 مؤرخ في 30 صفر عام 1433 الموافق 24 يناير سنة 2012، يتعلق بإيداع قوائم الترشيحات لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

• مرسوم رئاسي رقم 12 - 67 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1433 الموافق 10 فبراير سنة 2012، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

• مرسوم رئاسي رقم 12 - 68 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1433 الموافق 11 فبراير سنة 2012، يحدد تنظيم وسير اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات

• مرسوم رئاسي رقم 12 - 69 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1433 الموافق 11 فبراير سنة 2012، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات التشريعية لسنة 2012

• أمر رقم 12 - 01 مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2012، يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان

توزيع مكاتب التصويت حسب النوع

توزيع مكاتب التصويت حسب النوع  
مكاتب 48546

استدعاء هيئة الناخبين:

استدعت الهيئة الانتخابية بمقتضى مرسوم رئاسي في غضون الأشهر الثلاثة (3) التي سبقت تاريخ إجراء الانتخابات، أي يوم الجمعة 10 فبراير 2012.

أما المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية فقد امتدت على مدى عشرة (10) أيام أي:

• بداية العملية: الثلاثاء 12 فبراير 2012.

• اختتام العملية: الخميس 21 فبراير 2012.

أما الاعتراضات فقد تمت على النحو التالي:

• فترة إيداع الاعتراضات المتعلقة بتسجيل أو شطب المواطنين لدى اللجان الإدارية الانتخابية: خمسة (5) أيام، أي يوم الأحد 26 فبراير 2012 كآخر أجل.

• فترة دراسة الاعتراضات من قبل اللجان الإدارية الانتخابية: ثلاثة (3) أيام، أي يوم الأربعاء 29 فبراير 2012 كآخر أجل.

وأما الطعون القضائية فقد تمت على النحو التالي:

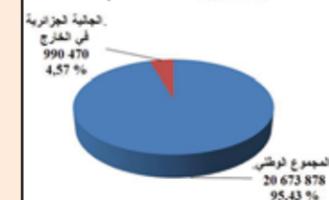
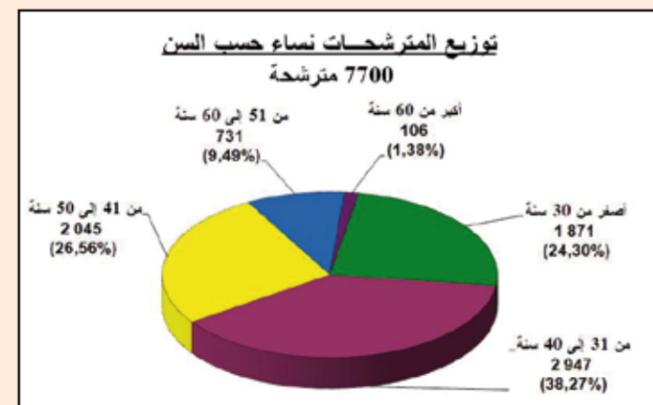
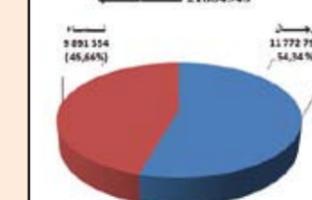
• فترة إيداع الطعون المتعلقة بتسجيل أو شطب المواطنين لدى المحكمة المختصة إقليميا: خمسة (5) أيام كاملة ابتداء من تاريخ التبليغ.

• في حالة عدم التبليغ، يمكن تسجيل الطعن في أجل ثمانية (8) أيام كاملة ابتداء من تاريخ الاعتراض.

• فترة دراسة الطعون من قبل المحكمة المختصة إقليميا: خمسة (5) أيام كاملة.

فجاء التوزيع كما يلي:

توزيع الهيئة الانتخابية

توزيع الهيئة الانتخابية  
تسليم 21664348توزيع الهيئة الانتخابية حسب الجنس  
تسليم 21664348

فترة إيداع قوائم المترشحين

انتهى أجل إيداع قوائم المترشحين قبل خمسة وأربعين (45) يوما كاملة من تاريخ الاقتراع، أي يوم الاثنين 26 مارس 2012.

دراسة قوائم المترشحين والطعون

يجب أن يكون رفض أي مترشح أو قائمة مترشحين بقرار معلل تعليلا قانونيا.

• يجب أن يبلغ هذا القرار تحت طائلة البطلان خلال عشرة (10) أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح.

• يكون قرار الرفض قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة (3) أيام ابتداء من تاريخ تبليغ الرفض، أي يوم الثلاثاء 10 أبريل 2012.

• تفصل المحكمة في الطعن بحكم خلال خمسة (5) أيام كاملة ابتداء من تاريخ تسجيل الطعن.

• يبلغ الحكم المتخذ، تلقائيا وفور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى الوالي قصد تنفيذه.

• يكون هذا الحكم غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

• في حالة رفض ترشيحات بصدد قائمة ما، فإنه يمكن تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتجاوز الشهر السابق لتاريخ الاقتراع.

فكان إلغاء الترشح وقوائم الترشيح على النحو التالي:

إلغاء قوائم الترشيح

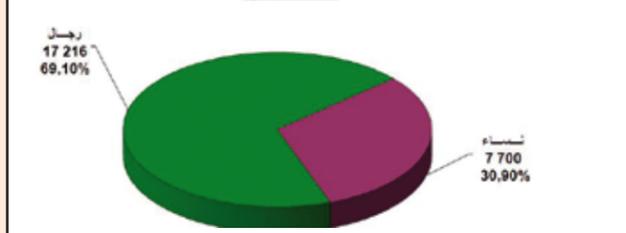
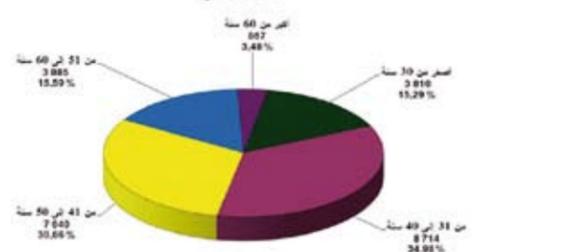
عدد الطعون المرفوضة	عدد الطعون المقبولة	عدد الطعون المقدمة	عدد الإلغاءات
36	03	39	39

إلغاء الترشح

عدد الطعون المرفوضة	عدد الطعون المقبولة	عدد الطعون المقدمة	عدد الإلغاءات
495	211	706	742

وجاء توزيع قوائم المترشحين كما يلي:

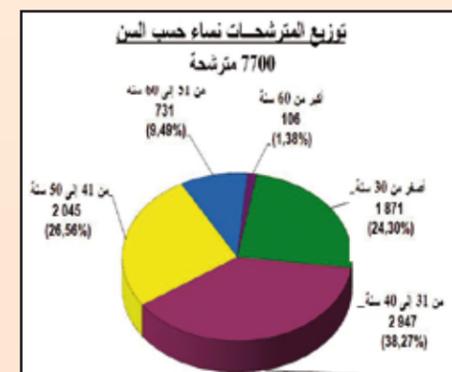
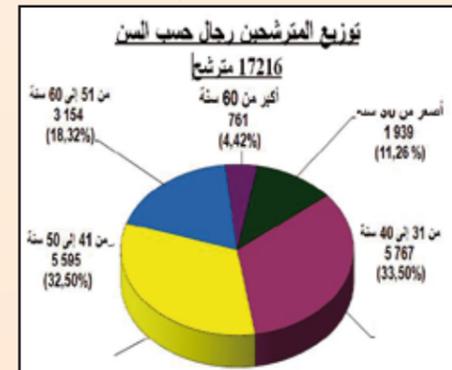
الدوائر الانتخابية	المقاعد	الأحزاب السياسية	الأحرار	التحالف	عدد القوائم	عدد المرشحين
أدرار	5	32	3	1	36	288
الشلف	13	39	2	1	42	672
الأغواط	6	38	3	1	42	378
أم البواقي	8	40	5	1	46	506
باتنة	14	37	2	1	40	680
بجاية	12	38	3	1	42	630
بسكرة	9	39	6	1	46	552
بشار	5	33	4	1	38	304
البلدية	13	37	2	1	40	640
البويرة	9	38	12	1	51	612
تامنغست	5	30	1	1	32	256
تبسة	8	37	6	1	44	484
تلمسان	12	40	6	1	47	705
تيارت	11	39	1	1	40	560
تيزي وزو	15	29	2	1	32	576
الجزائر	37	35	1	1	36	1440
الجلفة	14	40	4	1	45	765
جيجل	8	37	6	1	44	484
سطيف	19	38	1	1	39	858
سعيدة	5	38	5	1	44	352
سكيكدة	11	38	4	1	43	602
س. بلعباس	8	39	3	1	43	473
عنابة	8	38	5	1	44	484
قالمة	6	37	8	1	46	414
قسنطينة	12	38	1	1	39	585
المدية	11	39	10	1	50	700
مستغانم	9	39	4	1	44	528

التوزيع الإجمالي للمترشحين حسب الجنس  
ترشح 24916التوزيع الإجمالي للمترشحين حسب السن  
ترشح 24916

ولضمان الشفافية والسير الحسن لعملية الاقتراع يوم 10 ماي 2012، قدمت مجموعة من الضمانات بدءا بإحداث اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وتشكل حصريا من قضاة عينهم رئيس الجمهورية، واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التي كلفت بالسهر على وضع حيز التنفيذ القانوني والتنظيمي المعمول به الذي يحكم الانتخابات.

**أما عن الضمانات القانونية فقد تمثلت في:** مراقبة القوائم الانتخابية ومراقبة قائمة أعضاء مكاتب الانتخاب وسرية الاقتراع، ومراقبة عمليات التصويت والفرز مع حياد أعوان الإدارة وتسليط عقوبات الجزائية عن كل تجاوز.

وأما الضمانات السياسية فقد انعكست جليا في خطابات رئيس الجمهورية وحرصه على أن تفرز استحقاقات 10 ماي 2012 برلمانا ديمقراطيا تعدديا أحسن تأهيلا لمواصلة مهمته التشريعية في تكييف وتطوير المنظومة القانونية للبلاد وخاصة مهمة تعديل النص القانوني الأسمى أي الدستور وذلك بما يتلاءم مع تحولات المجتمع وتقدم الإصلاحات السياسية ومتطلبات التنمية المتسارعة.. وانعكس عمليا في استحداث اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات ودعوة الملاحظون الدوليون لمتابعة الانتخابات، وتحميل الهيئات الإدارية مسؤولية ضمان حياد أعوانها حيادا تاما، في كل ما يتعلق بالانتخابات. كما يتعين عليها التأكد من التعاون التام للإدارة المحلية



مع الهيئات الوطنية لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها، ومع الملاحظين الدوليين، في كنف احترام القانون. مع الحرص الكامل على منع استعمال إماكنيات الدولة من طرف المسؤولين المترشحين.

#### فتمثلت الضمانات المقدمة في:

#### 1 - ضمانات الشفافية ومصداقية العمليات الانتخابية

##### آليات الإشراف والمراقبة

##### اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخاب

أحدثت اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ويتم تنصيبها بمناسبة كل اقتراع

من المهام المخولة لها:

– الإشراف على تنفيذ أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات

– النضر في كل تجاوز يمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية

– النضر في كل خرق لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات

– النضر في القضايا التي تحيلها عليها اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات

#### 2 – اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات

تكلف بالسهر على وضع حيز التنفيذ القانوني والتنظيمي المعمول به الذي يحكم الانتخابات

تشكل هذه اللجنة من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وكذا ممثلي المترشحين الأحرار

ينتخب رئيس اللجنة ونوابه خلال جمعية عامة تنضم لهذا الغرض.

#### الضمانات القانونية

##### 1 - مراقبة القوائم الانتخابية:

يتم إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة انتخابية يرأسها قاض.

يمكن كل ناخب الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه.

كما يمكن ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في

الانتخابات والمترشحون الأحرار، المفوضون قانونا، الاطلاع على القائمة الانتخابية البلدية والحصول على نسخة منها.

يمكن لكل مواطن لا يجد اسمه في القائمة الانتخابية أن يقدم احتجاجا إلى القاضي رئيس اللجنة الانتخابية.

يمكن كل مواطن مسجل في القائمة الانتخابية أن يطالب كتابيا بشطب شخص مسجل بصفة غير قانونية أو تسجيل شخص تم نسيانه.

وفي حالة عدم الاستجابة، يمكنه إيداع طعنا قضائيا لدى الجهة القضائية المختصة.

#### 2 - مراقبة قائمة أعضاء مكاتب الانتخاب:

تم إلصاق قائمة أعضاء مكاتب الانتخاب ومساعدتهم بمقرات الولايات والبلديات. وسيتم إلصاقها في مكاتب الاقتراع يوم الانتخاب.

كما تسلم هذه القائمة في ذات الوقت إلى ممثلي الأحزاب السياسية الذين قدموا للمشاركة في الانتخاب ممثلي والمترشحين الأحرار.

يمكن الاعتراض على قائمة أعضاء الدائمين والمساعدين لكل مكتب اقتراع وإيداع طعن قضائي بخصوصها.

يمكن إدخال تعديل على قائمة أعضاء مكاتب الاقتراع في حالة قبول الاعتراض.

#### 3 - سرية الاقتراع:

##### الاقتراع عام ومباشر و سري .

ويتمتع رئيس مكتب الاقتراع بسلطة الشرطة داخل مكتب الاقتراع وبإمكانه، بهذا الصدد، أن يطرد من المكتب أي شخص يعرقل السير العادي لعمليات الاقتراع.

يُمنع دخول قاعة الاقتراع على كل شخص يحمل سلاحا ظاهرا أو خفيا، باستثناء أعوان القوة العمومية المجندين قانونا.

يزود كل مكتب اقتراع بمعزل أو العديد من معازل الاقتراع.

ينبغي أن تضمن معازل الاقتراع سرية الاقتراع لكل ناخب، لكن لا يجب أن تحجب العمليات الانتخابية على الجمهور.

#### 4 - مراقبة عمليات التصويت والفرز:

حضور ممثلي المترشحين بمرکز ومكاتب الاقتراع:

يمكن كل مترشح انتداب ممثل مؤهل قانونا

لحضور عمليات التصويت على مستوى كل مكتب من مكاتب الاقتراع.

#### عملية الفرز:

تنطلق عملية الفرز فور إختتام الاقتراع وتتم كما يلي:

– يتم إنجاز عملية الفرز بدون انقطاع إلى غاية الانتهاء من الفرز تماما.

– تكون عملية الفرز أمام الجمهور وتتم بمكتب الاقتراع وتنجز من قبل مراجعي فرز الأصوات الذين يتم اختيارهم من بين الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية.

#### تسليم، بصفة تلقائية، لنسخة طبق الأصل لمحضر الفرز:

وفور إعداد محضر الفرز، يسلم رئيس مكتب الاقتراع نسخة طبق الأصل لهذا المحضر إلى كل واحد من ممثلي المترشحين المؤهلين قانونا وذلك قبل مغادرة مكتب الاقتراع.

كما يتم تسليم نسخة طبق الأصل لمحضر الفرز إلى منسق اللجنة البلدية لمراقبة الانتخابات الرئاسية.

#### حياد أعوان الإدارة

–تنظم الاستشارات الانتخابية تحت مسؤولية الإدارة التي ينبغي على أعوانها الالتزام بالحياد التام

–يؤدي أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيون اليمين الأتي“ اقسام بالله العلي العظيم أن أقوم بمهامي بكل إخلاص وحياد بالسهر على ضمان نزاهة العملية الانتخابية“

#### 5 - العقوبات الجزائية:

خصص قانون الانتخابات سبعة وعشرين (27) مادة للعقوبات الجزائية التي يتعرض لها كل الأشخاص الذين يعرقلون السير العادي لكل مراحل المسار الانتخابي.

وعلى سبيل المثال، يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين سنة (1) واحدة إلى ثلاث (3) سنوات كل

أنها فرصة حقيقية تتاح للمترشحين ليبرهنوا على قدرتهم على تعبئة المواطنين حول برامج

وقد شغل السيد محمد تقيّة العديد من الوظائف السامية في سلك القضاء منها على الخصوص نائب عام لدى المحكمة العليا ورئيس المحكمة العليا.

## قوة الضمانات.. أسقطت الذرائع

#### الضمانات السياسية

**مقاطع من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية لسنة 2012**

9 فبراير 2012

«لقد أُتخذت كافة الترتيبات لضمان شفافية الانتخابات، و ستجري عملية الاقتراع والفرز تحت المراقبة المباشرة لممثلي المترشحين، في جميع مكاتب التصويت. وستتكفل الهيئات الوطنية للمراقبة والمتابعة على التأكد من مراعاة قانون الانتخابات.»

كما للأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة، حق ممارسة التقصي والمراقبة، في كل مرحلة من مراحل الاقتراع. وستسهر هي الأخرى على سلامة المسار الانتخابي، من خلال تشكيلها للجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، التي ستؤدي مهامها بقوة القانون، بعيدا عن كل وصاية أو تدخل، وهي مسؤولة في ضبط الحملة الانتخابية الرسمية وعلى ضمان الإنصاف فيها بين المترشحين.»

#### استحداث اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات

«وتنفيدا أيضا، لأحكام القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، ستتولى لجنة متألّفة حصريا من قضاة، مهمة الإشراف على الانتخابات، والنظر في سائر مسار الإقتراع، من بداية إيداع الترشيحات إلى غاية إعلان النتائج من قبل المجلس الدستوري. اللجنة هذه مخولة، عن طريق الإخطار أو بمبادرة منها، لاتخاذ قرارات نافذة، ضمانا لاحتزام القانون، من طرف الأحزاب المتنافسة ومن طرف الهيئات المكلفة بتنظيم الانتخابات.»

#### الملاحظون الدوليون

«لقد قررنا دعوة ملاحظين دوليين لمتابعة الانتخابات القادمة. وقد قامت الحكومة بتوجيه الدعوة لعدد من المنظمات الدولية،

#### مسؤولية الهيئات الإدارية

«تتحمل الهيئات الإدارية، في الوطن، مسؤولية ضمان حياد أعوانها حيادا تاما، في كل ما يتعلق بالانتخابات. كما يتعين عليها التأكد من التعاون التام للإدارة المحلية مع الهيئات الوطنية لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها، ومع الملاحظين الدوليين، في كنف احترام القانون.»

#### منع استعمال إماكنيات الدولة من طرف المسؤولين المترشحين

«وعلى كل مسؤول أو عضو في الحكومة، أو موظف سام، أو إطار مسير في مؤسسة عمومية، يترشح للانتخابات التشريعية المقبلة، أن يلتزم بالامتناع عن استعمال وسائل الدولة أثناء حملته الانتخابية وعن القيام بأية زيارة عمل إلى الولاية التي يترشح فيها.»

#### عدد الملاحظين الدوليين

عدد الملاحظين الدوليين الذين يتابعون الانتخابات التشريعية يقارب 500 ملاحظ موزعين كالآتي:

- فريق ملاحظو هيئة الأمم المتحدة يتكون من 07 أعضاء.
- منظمة الوحدة الإفريقية 174 ملاحظ.
- جامعة الدول العربية 132 ملاحظ.
- منظمة التعاون الإسلامي 18 ملاحظون.
- الإتحاد الأوروبي 164 ملاحظ.
- المعهد الوطني الديمقراطي 08 ملاحظين (منظمة غير حكومية).
- مركز كارتر 02 ملاحظين (منظمة غير حكومية).



عدد المقاعد المحصّل عليها : 02

**قوائم التجمّع الوطني الجمهوري:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 114.651  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 02

**قوائم حزب الشباب:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 102.663  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 02

**قوائم الجبهة الوطنية الديمقراطية:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 101.643  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 01

**قوائم التجمّع الجزائري:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 115.631  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 01

**قوائم حزب التجديد الجزائري:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 111.218  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 01

**قوائم جبهة المستقبل :**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 107.833  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 01

عدد الأصوات المحصّل عليها: 116.384  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 01

**قوائم حركة الانفتاح:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 116.384  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 01

**قوائم حزب النور الجزائري:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 48.943

عدد الأصوات المحصّل عليها: 132.492  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 05  
قوائم جبهة التغيير:

عدد الأصوات المحصّل عليها: 173.981  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 04

**قوائم الحزب الوطني للتضامن والتنمية:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 114.372  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 04

**قوائم حزب عهد 54:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 120.201  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 03

**قوائم حزب التحالف الوطني الجمهوري :**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 109.331  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 03

**قوائم الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 140.223  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 03

**قوائم اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 114.481  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 03

**قوائم حزب العمال:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 283.585  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 24

**قوائم الأحرار:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 671.190  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 18

**قوائم الحركة الوطنية للأمل:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 119.253  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 02

**قوائم الجبهة الوطنية الجزائرية:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 198.544  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 09

**قوائم جبهة المستقبل :**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 174.708  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 02

**قوائم جبهة العدالة والتنمية:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 232.676  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 08

**قوائم الحركة الشعبية الجزائرية :**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 165.600  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 07

**قوائم حزب الفجر الجديد:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 165.600  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 07



وعلى اثر ذلك تم تعديل إعلان المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 15 مايو 2012 على ضوء هذه القرارات.

**جاءت النتائج الرسمية كالتالي..**

تمثلت تفاصيل النتائج الرسمية والنهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني يوم 10 ماي 2012 وبعد دراسة مختلف الطعون من قبل المجلس الدستوري كالتالي:

أولاً: إنّ نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الذي جرى يوم 18 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 10 مايو سنة 2012، هي كالتالي:

الناخبون المسجلون:	21.645.841
الناخبون المصوّتون:	9.339.026
نسبة المشاركة:	43.14 %
الأصوات المعبر عنها:	7.634.979
الأصوات الملغاة:	1.704.047

وتمثلت القوائم الفائزة، حسب عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها، على النحو الآتي:

**قوائم حزب جبهة التحرير الوطني:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 1.324.363  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 208

**قوائم حزب التجمّع الوطني الديمقراطي:**

عدد الأصوات المحصّل عليها: 524.057  
عدد المقاعد المحصّل عليها: 68



تبيّن أن الطعن يستند إلى أساس، فإنه يمكنه أن يصدر قرارا معللا إما بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه أو بإعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المترشح المنتخب قانونا.»

وأسفرت القرارات المتخذة في هذا الموضوع عن إعادة توزيع المقاعد بإعلان المترشحين الفائزين، وذلك في الدوائر الانتخابية التالية:

الدائرة الانتخابية	الشفل
الدائرة الانتخابية	البليدة
الدائرة الانتخابية	البوير
الدائرة الانتخابية	تبسة
الدائرة الانتخابية	الجلفة
الدائرة الانتخابية	عناية
الدائرة الانتخابية	قائمة
الدائرة الانتخابية	قسنطينة
الدائرة الانتخابية	مستغانم
الدائرة الانتخابية	برج بوعريج
الدائرة الانتخابية	بومرداس
الدائرة الانتخابية	ميلة

**وبعد الفصل في الطعون المرفوعة..**

بناءً على أحكام المادة 163 الفقرة الثانية من الدستور التي تخول المجلس الدستوري صلاحية السهر على صحة عمليات الانتخابات التشريعية. وبمقتضى القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، لاسيما المادة 166 منه، وبمقتضى القانون العضوي الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وبمقتضى النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، وبالنظر إلى إعلان المجلس الدستوري المتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 15 مايو 2012.

وفصلا في الطعون المرفوعة من المترشحين أو الأحزاب السياسية بذواتهم أو بتفويض منهم وفقا للقانون، وبعد دراستها والتحقق فيها، وبعد المداولة قانونا، أيام 22 و 23 و 24 مايو 2012. فإن المجلس الدستوري قرّر ما يأتي:

أولا : من حيث الشكل: عدم قبول 47 طعنا لعدم استيفائها الشروط القانونية المحددة في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري،

**ثانيا : من حيث الموضوع:**

رفض 107 طعنا موضوعا لعدم التأسيس وانعدام ما يستند لها،

التصريح بقبول 13 طعنا، منها طعن واحد دون تأثير على النتيجة، وذلك بعدما تبيّن له أنها تستند إلى أساس مما استوجب تطبيق الفقرة 2 من المادة 166 التي تنص على ما يلي : « يفصل المجلس الدستوري بعد انقضاء هذا الأجل في الطعن خلال ثلاثة أيام، وإذا

## عدد الأصوات المحصل عليها من قبل القوائم على المستوى الوطني وفي الخارج

الأحزاب السياسية والقوائم الحرة	عدد الأصوات المحصل عليها	النسبة
حزب جبهة التحرير الوطني	1.324.363	% 17.35
احرار	671.190	% 8.79
التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	% 6.86
تكتل الجزائر الخضراء	475.049	% 6.22
حزب العمال	283.585	% 3.71
جبهة العدالة والتنمية	232.676	% 3.05
الجبهة الوطنية الجزائرية	198.544	% 2.60
جبهة القوى الاشتراكية	188.275	% 2.47
جبهة المستقبل	174.708	% 2.29
جبهة التغيير	173.981	% 2.28
الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	% 2.17
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	140.223	% 1.84
الجبهة الوطنية للحريات	137.213	% 1.80
حزب الفجر الجديد	132.492	% 1.74
حزب الكرامة	129.427	% 1.70
عهد 54	120.201	% 1.57
الحركة الوطنية للأمل	119.253	% 1.56
التجمع الجزائري	117.549	% 1.54
حركة الانفتاح	116.384	% 1.52
حركة المواطنين الأحرار	115.631	% 1.51
التجمع الوطني الجمهوري	114.651	% 1.50
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	114.481	% 1.50
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	114.372	% 1.50
حركة الوفاق الوطني	113.643	% 1.49
جبهة الجزائر الجديدة	111.408	% 1.46
حزب التجديد الجزائري	111.218	% 1.46
التحالف الوطني الجمهوري	109.331	% 1.43
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	107.833	% 1.41
حزب الشباب	102.663	% 1.34
الجبهة الوطنية الديمقراطية	101.643	% 1.33
حركة الوطنيين الأحرار	97.842	% 1.28
جيل جديد	95.295	% 1.25
الحزب الجمهوري التقدمي	92.157	% 1.21
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	91.722	% 1.20
حزب العدل والبيان	91.481	% 1.20
حركة الشبيبة والديمقراطية	91.004	% 1.19
حزب الحرية والعدالة	82.933	% 1.09
الحزب الوطني الحر	82.148	% 1.08
جبهة الحكم الراشد	71.382	% 0.93
الحزب الوطني الجزائري	68.047	% 0.89
حزب الشباب الديمقراطي	65.797	% 0.86
حزب النور الجزائري	48.943	% 0.64
حزب العمال الاشتراكي	14.584	% 0.19
المجموع	7634979	% 100.00

## نتائج الاقتراع حسب الدوائر الانتخابية

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون	الأصوات المعبر عنها	النسبة
		العدد	العدد	العدد	النسبة
1	أدرار	190346	123282	108735	88.20%
2	الشلف	659603	270911	216025	79.74%
3	الأغواط	225466	137925	118103	85.63%
4	أم البواقي	379503	169736	146813	86.49%
5	باتنة	587243	226790	201017	88.64%
6	بجاية	500153	125687	112208	89.28%
7	بسكرة	405592	198223	165809	83.65%
8	بشار	190869	111830	87742	78.46%
9	البلدية	664698	270390	198649	73.47%
10	البويرة	482897	164559	135767	82.50%
11	تامنغست	113325	66888	56552	84.55%
12	تبسة	413868	211405	186110	88.03%
13	تلمسان	634311	307337	245552	79.90%
14	تيارت	512995	276998	227722	82.21%
15	تيزي وزو	648854	129497	115518	89.21%
16	الجزائر	1811081	560265	442058	78.90%
17	الجلفة	476281	198164	166655	84.10%
18	جيجل	389404	169067	138678	82.03%
19	سطيف	879390	408637	320684	78.48%
20	سعيدة	225736	111117	91910	82.71%
21	سكيكدة	560875	273511	218324	79.82%
22	سيدي بلعباس	440795	236107	182471	77.28%
23	عنابة	428677	216071	162965	75.42%
24	قالمة	353947	206658	175857	85.10%
25	قسنطينة	573763	225066	169370	75.25%
26	المدية	520746	237579	185758	78.19%
27	مستغانم	441832	210061	169341	80.62%
28	المسيلة	553380	278574	246093	88.34%
29	معسكر	500374	247991	197690	79.71%
30	ورقلة	264977	120622	104807	86.89%
31	وهران	1004732	445127	331122	74.39%
32	البيض	166527	101514	86230	84.94%
33	اليزي	38105	22722	19423	85.48%
34	برج بو عرييج	379311	195306	169928	87.01%
35	بومرداس	457154	156335	120678	77.19%
36	الطارف	278333	167613	139722	83.36%
37	تندوف	67019	56063	47971	85.57%
38	تيسمسيلت	166167	83800	68692	81.97%

## من حيث التمثيل النسوي في الغرفة السفلى.. الجزائر.. الأولى عربيا والـ 26 دوليا..

عدد النساء = 0.35 x عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة ناتج العملية الحسابية العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء

عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة	نتيجة العملية الحسابية	العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء (في حالة عدم ترتيب المرأة كمراس القائمة)
1	0.35	0
2	0.7	1
3	1.05	1
4	1.4	1
5	1.75	2
6	2.1	2
7	2.45	2
8	2.8	3
9	3.15	3
10	3.5	3
11	3.85	4
12	4.2	4
13	4.55	5
14	4.9	5
15	5.25	5
16	5.6	6
17	5.95	6
18	6.3	6
19	6.65	7



30% حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد النساء = 0.30 x عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة	نتيجة العملية الحسابية	العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء (في حالة عدم ترتيب المرأة كمراس القائمة)
1	0.3	0
2	0.6	1
3	0.9	1
4	1.2	1
5	1.5	1
6	1.8	2
7	2.1	2
8	2.4	2
9	2.7	3
10	3	3
11	3.3	3
12	3.6	4
13	3.9	4

### الدوائر الانتخابية من 14 إلى 31 مقاعد

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 35% حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

### كيفية توزيع المقاعد على النساء المترشحات

الكيفيات التقنية لتخصيص المقاعد للنساء المترشحات ضمن قوائم المترشحين الفائزة بمقاعد في الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012

في إطار تنفيذ النسب المحددة في القانون العضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، يتم تطبيق قاعدتين (2) أساسيتين لتحديد عدد المقاعد الواجب تخصيصها للنساء المترشحات.

تتمثل القاعدة الأولى في تحديد المقاعد العائدة للنساء المترشحات على أساس نسب (30% و 35% و 40% و 50%) التي حددها نفس القانون العضوي للدائرة الانتخابية المعنية وحسب عدد المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة من قوائم المترشحين.

وتتمثل القاعدة الثانية في تطبيق نتيجة ضرب عدد المقاعد التي تحصلت عليها قائمة المترشحين بالنسبة المحددة في الدائرة الانتخابية المعنية، محولة إلى الكامل الأعلى لما الجزء العشري يفوق 5.

وفي حالة حصول قائمة مترشحين على مقعد (1) واحد فقط، يمنح هذا المقعد تلقائيا للمرأة المترشحة إذا كانت هي المرتبة كمراس القائمة.

### الدوائر الانتخابية من 5 إلى 13 مقاعد

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة



الولاية	النسبة	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة	عدد المقاعد	عدد النساء
الوادي	90.14%	105849	42.18%	117422	278397	39
خنشلة	93.37%	111514	56.02%	119433	213202	40
سوق اهراس	83.22%	124648	49.94%	149784	299916	41
تيزازة	74.21%	147222	49.96%	198383	397088	42
ميلة	85.30%	178290	44.91%	209004	465421	43
عين الدفلى	79.92%	151094	42.50%	189060	444810	44
النعامة	81.72%	55170	55.16%	67509	122382	45
عين تموشنت	78.16%	119809	57.95%	153291	264514	46
غرداية	90.91%	91548	51.38%	100705	195982	47
غليزان	82.64%	142658	44.78%	172616	385440	48
<b>الجزائرية</b>						
<b>الوطنية</b>						
<b>بالخارج</b>						
المنطقة 1 (باريس)	91.82%	56536	12.53%	61575	491237	
المنطقة 2 (مرسيليا)	90.57%	41341	14.60%	45646	312682	
المنطقة 3 (تونس)	88.25%	16433	30.73%	18620	60587	
المنطقة 4 (واشنطن)	85.31%	14118	13.15%	16550	125854	
<b>المجموع</b>	<b>81.75%</b>	<b>7634979</b>	<b>43.14%</b>	<b>9339026</b>	<b>21645841</b>	



## الدوائر الانتخابية من 32 مقاعد فما فوق

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 40 % حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة. عدد النساء =  $0.40 \times$  عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة	نتائج العملية الحسابية	العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء
1	0.4	0
2	0.8	1
3	1.2	1
4	1.6	2
5	2	2
6	2.4	2
7	2.8	2
8	3.2	3
9	3.6	4
10	4	4
11	4.4	4
12	4.8	5
13	5.2	5
14	5.6	6
15	6	6
16	6.4	6
17	6.8	7
18	7.2	7
19	7.6	8
20	8	8
21	8.4	8
22	8.8	9
23	9.2	9
24	9.6	10
25	10	10
26	10.4	10
27	10.8	11
28	11.2	11
29	11.6	12
30	12	12
31	12.4	12
32	12.8	13
33	13.2	13
34	13.6	14
35	14	14
36	14.4	14
37	14.8	15



## تمثيل الجالية الجزائرية في الخارج : أربعة مناطق

## مقعدين لكل منطقة

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 50 % حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة. عدد النساء =  $0.5 \times$  عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة	نتائج العملية الحسابية	العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء
1	0.5	0
2	1	1

## كيف يتم عد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة من قوائم المترشحين ؟

يسحب أحد الفارزين أوراق التصويت من المظاريف و يقدمها لفارز آخر ليقرأها بصوت مرتفع.

يقوم فارزين اثنين (2) بتسجيل عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة من قوائم

المترشحين على ورقة عد النقاط قبالة تسمية قائمة المترشحين.

و يسجل عدد الأصوات كآتي :

عمود واحد (1) = صوت واحد (1) .

علامة الضرب (X) = صوتين (2) .

لا تعتبر الأوراق الملغاة أصواتا معبر عنها أثناء الفرز.

و تعتبر أوراقا باطلة :

1 - الظرف المجرد من الورقة أو الورقة من دون الظرف،

2 - عدة أوراق في ظرف واحد،

3 - الظرف أو الورقة التي تحمل أية ملاحظة أو الأوراق المشوهة أو الممزقة،

4 - الأوراق المشطوبة كلياً أو جزئياً،

5 - الأوراق أو المظاريف غير النظامية.

يسلم الفارزون بعد ذلك إلى رئيس مكتب التصويت، أوراق عد النقاط ممضية من طرفهم و كذا أوراق التصويت التي شك في صحتها أو نازع في صحتها ناخبون.

## التمثيل النسوي للعهدة التشريعية السابعة:

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الانتماء الحزبي	اسم المترشحة الفائزة
1	ادرار	1	حزب جبهة التحرير الوطني	قلوم مولاتي
2	الشلف	5	حزب جبهة التحرير الوطني تكتل الجزائر الخضراء	عبيد الزهرة عبد الصادق سليمة بن مخطار فتيحة حمامة جمعية حمو جبارة حورية
3	الأغواط	1	حزب جبهة التحرير الوطني	حواسنية فاطمة الزهراء
4	ام البواقي	2	حزب جبهة التحرير الوطني	خلاف باية نسيم عمراني صورية
5	باتنة	6	حزب جبهة التحرير الوطني التأصيل التجمع الوطني الديمقراطي الجبهة الوطنية الجزائرية	بن العربي نبيلة بن قسيمة اسمهان تغليسية فاطمة بشاشة مسعودة مسيح نجاة خليفي نؤارة
6	بجاية	4	جبهة القوى الاشتراكية	إشلامن سعيدة جنان باية بابوش دليلة واقني زينة
7	بسكرة	3	التجمع الوطني الديمقراطي القائمة الحرة نور الشباب	طلحة هدى بله سمية بليوز سليمة
8	بشار	1	حزب جبهة التحرير الوطني	فوضيل مليكة
9	البلدية	5	حزب جبهة التحرير الوطني	الدالية غنية رابحي عقيلة بوديش نصيرة اقردين مريم مسايلي يمينة
10	البويرة	3	حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي جبهة القوى الاشتراكية	بوداود نورة موسلي فتيحة طيان كريمة
11	تامنغست	1	حزب جبهة التحرير الوطني	توهامي ام الخير
12	تبسة	3	حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي تكتل الجزائر الخضراء	حشيشي عقيلة بودينة الويزة عبيد سميرة
13	تلمسان	4	حزب جبهة التحرير الوطني	حامدي حفيفة جبلي شهرزاد قدوس نصيرة بلخوخة نوال ليلي
14	تيارت	3	حزب جبهة التحرير الوطني	حلج قدور مسعودة كوراك فاطمة حمودي نصيرة
15	تيزي وزو	5	جبهة القوى الاشتراكية	عجلوط نبيلة زعموم تميلة مفتالي يمينة عرفي اوريدة بودران نادية

غويني غرس الله نور مشتر سعاد بن عزي فريدة مقران إسمهان	تكتل الجزائر الخضراء	5	مسيلة	28
بعلوش حكيم بوحجر كريم شافى زوييدة ---	حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي جبهة التغيير	3	معسكر	29
---	---	0	ورقلة	30
صغير فاطمة مكي زوجة دلاوي زوليخة دروة زوجة بلحول أمال شجاعة زوجة داني عائشة عياد زوجة المعسكري رتيبة شعبان صورية	حزب جبهة التحرير الوطني	6	وهران	31
---	---	0	البيضاء	32
أبا جميلة	حزب جبهة التحرير الوطني	1	إيليزي	33
فرشيش نعيمة الروسان حيزية فاطمي صبيبة	حزب جبهة التحرير الوطني الوحدة جبهة القوى الاشتراكية	3	برج بوعريج	34
مخرف صليحة عثماني سليمة احدادان نادية	التجمع الوطني الديمقراطي حزب جبهة التحرير الوطني جبهة القوى الاشتراكية	3	بومرداس	35
مروجي نعيمة	حزب جبهة التحرير الوطني	1	الطارف	36
رشيد الحورية	حزب جبهة التحرير الوطني	1	تندوف	37
بورزاب فاطمة الزهراء يشكور خديجة	التجمع الوطني الديمقراطي حزب جبهة التحرير الوطني	2	تيسمسيلت	38
عموري المولودة حمياتي فاطمة الزهرة الصغير المولودة خالدي حفصة سالمي نورة	تكتل الجزائر الخضراء	3	الوادي	39
كنانة اسية بوزيدي لبنى	الوحدة حزب النور الجزائري	2	خنشلة	40
بوخرص ياسمين بوساحة عيلة	حزب جبهة التحرير الوطني حزب الكرامة	2	سوق اهراس	41
بوجمعي فايزة	حزب جبهة التحرير الوطني	1	تيزابزة	42
لببض نورة بوغرارة أمال	التجمع الوطني الديمقراطي حزب جبهة التحرير الوطني	2	ميلة	43
بونعجة خيرة خبيزي نديرة احمد زاوي وجيرة	حزب جبهة التحرير الوطني الجبهة الوطنية الجزائرية الحزب الوطني للتضامن والتنمية	3	عين الدفلى	44
عويشات فتيحة طاشي فاطمة	حزب جبهة التحرير الوطني	1	النعام	45
---	---	0	غرداية	47
شريف يمينة مكي سعدية بوشيبة الزهرة عبد الصدوق جمعينة	حزب جبهة التحرير الوطني تكتل الجزائر الخضراء الحركة الشعبية الجزائرية	4	غليزان	48
		146	المجموع	

ماجر نعيمة مزاة سميرة بوجملين فاطمة بلقاسمي كريم بن توري شهرزاد بقادة أسماء ابراهيم بوناب سعيدة بن تركي ام السعد كركوش سميرة حنون لويزة بويغلة نادية بن بسة رحيم محيوت نورة تباتي حياة بن سحنون فوزية	تكتل الجزائر الخضراء	15	الجزائر	16
حزب جبهة التحرير الوطني				
حزب العمال				
جبهة القوى الاشتراكية				
التجمع الوطني الديمقراطي				
التجمع الوطني الديمقراطي		5	الجلفة	17
حزب جبهة التحرير الوطني				
تكتل الجزائر الخضراء				
اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية		3	جيجل	18
حزب جبهة التحرير الوطني				
حزب جبهة التحرير الوطني		7	سطيف	19
تكتل الجزائر الخضراء				
التجمع الوطني الجمهوري التحالف الوطني الجمهوري				
حزب جبهة التحرير الوطني		1	سعيدة	20
حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي حزب العمال		3	سكيكدة	21
حزب جبهة التحرير الوطني		2	سيدي بلعباس	22
حزب جبهة التحرير الوطني حزب العمال الحركة الشعبية الجزائرية		3	غناية	23
حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي		2	قالمة	24
حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي جبهة العدالة والتنمية حزب العمال حزب جبهة القوى الاشتراكية		4	قسنطينة	25
حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الجزائري تكتل الجزائر الخضراء حزب الشباب		4	المدية	26
حزب جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي حزب العمال		3	مستغانم	27



## المرأة بأكثر من 140 مقعداً.. وأصداء مرحة في الداخل والخارج



سمحت بتوسيع التمثيل النسوي، مؤكداً أنها نتيجة ممتازة ليست موجودة في كل الدول بما فيها الدول المتقدمة التي تتغنى بالديمقراطية. وفي هذا السياق عبر هؤلاء عن رغبتهم في أن تعمم مبادرة الجزائر في باقي الدول العربية التي لا تزال فيها النساء يعانين من التهميش في المجال السياسي من خلال عدم السماح لهن بالترشح والمشاركة في الانتخابات.

كما أوضح الأستاذ نزار عبد القادر، المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة بالجزائر وحصة المرأة فيها مشرفة، وبينت مدى إيجابية الخطوات التي اجتازتها الجزائر في هذا المجال.

الاجتماعي" أن نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية جد ايجابية.

وأضاف المسؤول الإسباني أن أغلبية الشعب الأوروبي لم تدرك في البداية حقيقة هذا النجاح ظناً منهم بأن المساواة والديمقراطية تراث أوروبي فقط، ليتفاجأوا بما وصلت إليه الجزائر من نضج سياسي ومنح المرأة المكانة التي تليق بها تكريماً لحق المساواة الذي تتضمنه الدساتير الديمقراطية.

من جهة أخرى، ثمن ممثلو المجالس الاقتصادية والاجتماعية لدولتي تونس والأردن المشاركون في هذا اللقاء إلى جانب الجزائر وإسبانيا ما وصلت إليه الجزائر في هذه الانتخابات التي

ثمن الاتحاد الأوروبي وممثلو المجالس الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط الحصة التي تحصلت عليها المرأة في المجلس الشعبي الوطني بعد انتخابات العاشر ماي الأخير، واصفين حصول المرأة على 146 مقعداً نيابياً بالمؤشر الايجابي الذي يؤكد رغبة الجزائر في ترقية دور المرأة وإشراكها في صنع القرار، داعين باقي الدول التي لم تصل إلى هذا المستوى إلى أن تحذو حذو الجزائر لتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ومراكز صنع القرار.

فقد جددت السيدة لورا بيذا سفيرة الاتحاد الأوروبي بالجزائر التذكير بارتياح الاتحاد لنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي سمحت لعدد كبير من النساء بالحصول على مقاعد في الغرفة السفلى للبرلمان، بفضل القانون العضوي المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الذي صدر مطلع السنة الجارية، والذي وصفته بالمبادرة الايجابية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتكريس حق المساواة بين المرأة والرجل.

وفي ذات السياق: أكد السيد ماركوس بينا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني في تصريح للصحافة على هامش اللقاء الأوروبي متوسطي الخاص ببرنامج الاتحاد الأوروبي "ترسماد 4" الخاص بـ"المرأة والحوار



الـ 26 دولياً لتسبق في ترتيبها كل من المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المرأة في البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)

الفترة الزمنية	مجموع أعضاء البرلمان	مجموع التمثيل النسوي	نسبة التمثيل
1962	196	10	5.10%
1964	138	2	1.45%
1962 - 1977	273	10	3.66%
1982 - 1987	285	5	1.75%
1992 - 1987	296	7	2.36%
1994 - 1992	60	6	10%
1997 - 1994	192	12	6.25%
2002 - 1997	285	15	5.26%
2007 - 2002	389	26	6.68%
2012 - 2007	389	31	7.97%
2018 - 2012	462	146	31.60%
2010 - 2007	533	36	6.75%
2010 - 2012	525	38	7.24%
2012 - 01	598	153	25.58%

المرأة في المجلس الشعبي الوطني منذ 1962 إلى يومنا:

الفترة الزمنية	مجموع أعضاء البرلمان	مجموع التمثيل النسوي	نسبة التمثيل
1962	196	10	5.10%
1964	138	2	1.45%
1982 - 1977	273	10	3.66%
1987 - 1982	285	5	1.75%
1992 - 1987	296	7	2.36%
1994 - 1992	60	6	10%
1997 - 1994	192	12	6.25%
2002 - 1997	285	15	5.26%
2007 - 2002	389	26	6.68%
2012 - 2007	389	31	7.97%
2018 - 2012	462	146	31.60%

التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري.. نموذج يحتذى به..

يتضح من معطيات هذا الجدول ومقارنة مع القاعدة البيانية Parline لغاية 31 ماي 2012 القفزة النوعية التي سجلها التمثيل النسوي على مستوى المجلس الشعبي الوطني خلال عهده السابعة ومن ثم التمثيل على مستوى الغرفتين.. فبعد أن كانت الجزائر في المرتبة 122 دولياً أصبحت تصدر المرتبة الأولى على المستوى العربي والمغربي والمرتبة

الإعلام الوطني والدولي يولي اهتماما لجمع مراحل العملية الانتخابية..

## أزيد من 800 صحفيا أجنبيا ووطنيا يساهمون في التغطية

لتمكينهم من القيام بتغطية إعلامية موضوعية، حيث وضع المركز 40 جهاز إعلام آلي تحت تصرف ممثلي الصحافة المكتوبة إلى جانب 50 جهاز إعلام آلي محمول موصول بشبكة الانترنت فائقة السرعة لتمكين الصحفيين من إرسال مقالاتهم والصور المرفقة معها بصفة سريعة إلى أقسام التحرير لمختلف الصحف والمواقع التي يشتغلون بها.

كما وفر المركز الربط بشبكة الأنترنت لاسلكيا «ويفي» لتسهيل عمل الصحفيين المطالبين بإرسال مقالاتهم في الوقت المناسب بالإضافة إلى الهواتف الثابتة والمحمولة وجهاز الفاكس ووسائل أخرى ستوضع في متناول وسائل الإعلام بأنواعها.

أما الصحافة السمعية البصرية فبثت مراسلاتها المباشرة على الهواء من فندق الأوراسي، حيث تمت تهيئة موقع خاص لهذا الغرض، ووفر المركز 15 شاشة عملاقة لبث نسب المشاركة يوم الاقتراع وكذا النتائج التي تعلنها مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية على مدار اليوم.

تميزت تغطية الانتخابات التشريعية لشهر ماي 2012 بحضور أكبر لوسائل الإعلام المكتوبة والمرئية العالمية، على غرار وكالة الأنباء «رويترز» وقناة «بي بي سي» البريطانية وقناة «العربية» و«الحر». فقد شارك أزيد من 230 صحفيا أجنبيا من أجل ذلك. ومن بين هؤلاء يوجد 36 صحفيا يمثلون الصحافة المكتوبة الأجنبية، فيما أوفدت عدة مؤسسات إعلامية سمعية وبصرية عددا معتبرا من الصحفيين، يبلغ عددهم 197 صحفيا.

وكانت الصحافة الوطنية التي تولي اهتماما لتغطية جميع مراحل العملية الانتخابية ممثلة بنحو 500 صحفي من مختلف العناوين الصحفية.

من جهة أخرى، شرع المركز الدولي للصحافة في استقبال ممثلي الصحافة الوطنية والأجنبية المكلفين بتغطية تشريعات 10 ماي بموقعه على مستوى فندق الأوراسي إلى غاية 14 من شهر ماي الجاري على مدار ساعات اليوم.

وبغية توفير الظروف المناسبة لتسهيل عمل الصحفيين تم وضع كل الإمكانيات البشرية والمادية في متناولهم



## الانتخابات التشريعية بعيون خارجية..

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موضحة أن روسيا واثقة من أن الجزائريين شأنهم شأن غيرهم من شعوب المنطقة قادرون على تقرير مصيرهم بأنفسهم بعيدا عن أي تدخل خارجي، وذلك من خلال التعاطي مع المشاكل القائمة عبر الحوار الوطني والإجماع، تحقيقا لمصالح كافة فئات المجتمع الجزائري وسعيًا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقرة للدولة ضمن الأطر الديمقراطية.

من جهته، صرح ميخائيل مارغيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى دول إفريقيا بأن النتيجة الرئيسية للانتخابات الجزائرية هي رفض الجزائريين للزعمة الانقلابية، حيث باتت الانقلابات تعتبر الطريق الوحيدة تقريبا للصراع السياسي في المنطقة في أعقاب الربيع العربي.

الحكومة الإسبانية بدورها هنأت السلطات الجزائرية، على حسن سير الانتخابات البرلمانية التي شهدتها الجزائر الخميس الماضي، معتبرة أن الإقبال الشعبي المرتفع مقارنة بانتخابات سابقة يدل على عزم الشعب الجزائري وحكومته على تعزيز عملية الانفتاح الديمقراطي. وشددت الخارجية الإسبانية، في بيان على أن وجود بعثة لمراقبة الانتخابات وافدة من الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى في تاريخ البلاد، يعد عاملا أساسيا لضمان شفافية العملية الانتخابية ودقة نتائجها.

أن نسبة المشاركة الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة قد أظهرت التزام وتمسك الجزائريين بمبادئ الشفافية والمسؤولية. كما أشادت سلوفينيا خاصة بتمثيل النساء في البرلمان.

وعربيا رحبت قطر، بالانتخابات التشريعية في الجزائر. وقال ناطق باسم الخارجية القطرية، إن هذه الانتخابات تشكل خطوة مهمة على طريق إثراء العملية الديمقراطية في الجزائر. وأشاد الناطق بالأجواء التي جرت فيها العملية الانتخابية وما اتسمت به من نزاهة وشفافية.

وعبرت تونس عن كثير من الارتياح بعد نجاح الانتخابات التشريعية في الجزائر، حيث جرت -حسب بيان الرئاسة- في جو من الهدوء الكبير مما كذب كل التوقعات المتشائمة. وهنأت الشعب والقيادة الجزائريين بمناسبة نجاح هذه الاستحقاقات مضيفة بأنها على يقين تام بأن المجلس الجديد سيعمل على تعميق التقارب بين الشعبين الشقيقين.

من جهتها هنأت الجامعة العربية، في بيان لها باسم الأمين العام السيد نبيل العربي، الجزائر رئيسا وحكومة وشعبا على هذا الإنجاز الهام الذي سجل خطوة هامة في مسيرة الجزائر نحو الإصلاحات التي تحقق طموحات الشعب الجزائري.

من جانبها عبرت وزيرة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية الكندي، السيدة ديان أبلونكزي، ردا على سؤال شفوي للنائب السيد بارم جيل الذي طلب إعلام غرفة النواب الكندية حول تقييم الحكومة الكندية لنتائج وسير الانتخابات التشريعية في الجزائر، عن ارتياح بلدها للظروف التي جرت فيها الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي بالجزائر. وأشادت المسؤولة الكندية بارتفاع نسبة تمثيل النساء ضمن المجلس الشعبي الوطني.

وفي ذات السياق، أشارت السيدة أبلونكزي، إلى أن بلدها جد سعيد بالمعلومات التي قدمها المقررون الأحرار والتي مفادها أنه يبدو بأن الانتخابات كانت حرة وشفافة وأنه لم يتم تسجيل أي عنف.

من جهتها، أعربت سلوفينيا عن ارتياحها للسير السلمي والمنظم للانتخابات التشريعية يوم 10 ماي في الجزائر. وأشار بيان لوزارة الشؤون الخارجية السلوفينية، إلى أن سلوفينيا تعرب عن ارتياحها للسير السلمي والمنظم للانتخابات التشريعية في الجزائر التي حضرها لأول مرة في التاريخ ملاحظون دوليون يعتبرون ضمانا لشفافية المسار الانتخابي ونتائجه. وهنأت سلوفينيا الحكومة الجزائرية على الهدوء الذي ميز سير الانتخابات البرلمانية التي تمثل مرحلة هامة في طريق التغيير الديمقراطي في البلد. كما أكدت وزارة الشؤون الخارجية السلوفينية

## ردود ما بعد الانتخابات.. إرادة بالنجاح ورفاهية.. الملاحظون الأوروبيون يشيدون بظروف تنظيم الانتخابات التشريعية

وأنها اتسمت بالشفافية والمصادقية والإعداد والتنظيم المناسبين.

وفي هذا الصدد أشاد خوسي أغنا سيو سالا فرانكا رئيس بعثة ملاحظي الاتحاد الأوروبي بالظروف الحسنة التي ميزت سير العملية الانتخابية.

ونوهت بعثة الإتحاد الأوروبي بالتنظيم المحكم لعملية الإقتراع التي جرت في جو يسوده الهدوء عموما، غير أن البعثة أبدت أملها في اضافة إجراءات أخرى تتعلق بالشفافية.

من جهته، أثنى رئيس بعثة مراقبي الإتحاد الإفريقي السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، الرئيس السابق لجمهورية الموزمبيق على الأجواء التي ميزت سير الانتخابات التشريعية واصفا الأجواء التي جرت فيها بالحسنة والهادئة عموما. بعثة ملاحظي الإتحاد الإفريقي سجلت هي الأخرى بعض الملاحظات بخصوص العملية الانتخابية التي تمت - حسبها - في ظل أجواء حرة ونزيهة بدءا بالإمكانيات الموفرة عبر جميع مكاتب التصويت على مستوى ولايات الوطن.



أجمعت تصريحات رؤساء بعثات الملاحظين الدوليين أن انتخابات 10 ماي 2012، جرت في أجواء حسنة وفي ظل الحرية والديمقراطية

استقبالات الرئيس



على تطوير التعاون من خلال الفرص المتاحة في البلدين وهي فرص تسمح بتبادل المنافع خاصة وأن البلدين رصيد عريق من علاقات التعاون في ميادين عديدة .. كما تم التطرق للعلاقات البرلمانية ودورها في تعزيز العلاقات بين البلدين.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 20 ماي 2102 ، بمقر المجلس ، السيد M - ILLEMOCAIG ehc ، سفير إيطاليا بالجزائر.

سفير إيطاليا

تناول اللقاء العلاقات المتميزة بالثراء والتنوع في المجالين الاقتصادي والثقافي... والتأكيد



استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الخميس 71 ماي 2102 ، بمقر المجلس ، سفير جمهورية كوريا السيد MIK NOOH gnohC ، الذي أدى له زيارة مجاملة بعد تعيينه في الجزائر ، تم خلالها التطرق لمجالات التعاون القائم بين البلدين و الامكانيات والفرص المتاحة لترقية العلاقات والوصول بها إلى شراكة اقتصادية واسعة خاصة وأن الجزائر تشهد حركية تنموية وتمثل سوقا استثماريا هاما مفتوحا على الخبرات والتكنولوجيا المتطورة الكورية.. كما تم تناول العلاقات البرلمانية الجيدة وضرورة العمل على مواصلة التعاون بين برلمانيي البلدين خدمة لمصالح الشعبين الصديقين.

سفير جمهورية كوريا



عاصمة البنين ابتداء من يوم 62 جوان الحالي وهي البطولة التي تصادف الذكرى المئوية لميلاد الاتحادية الدولية لألعاب القوى.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 50 جوان 2102 ، بمقر المجلس ، السيد D - AGNOLOPA reid ، وزير الشباب والرياضة لجمهورية البنين حيث سلم رسالة خطية موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تتضمن دعوته لحضور حفل افتتاح بطولة إفريقيا لألعاب القوى التي ستجري في

المبعوث الخاص لجمهورية البنين

المبعوث البنيني كان مرفوقا بوزير النقل البنيني ووزير التنمية وكذا المستشارية الخاصة لرئيس جمهورية البنين وحضر هذه المقابلة عن الجانب الجزائري ، السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون المغربية والإفريقية.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 60 جوان 2102، بمقر المجلس، السيد محمد رضا مير تاج الدين، نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المبعوث الخاص للرئيس الإيراني أحمدني نجاد، حيث سلمه رسالة من هذا الأخير موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لدعوته للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز المزمع عقدها في طهران في شهر سبتمبر القادم. كما كان هذا اللقاء فرصة تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية الإيرانية وسبل دعمها وتطويرها ودفعها إلى مستويات أفضل. كما تم التطرق إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك

المبعوث الخاص للرئيس الإيراني أحمدني نجاد



استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 26 ماي 2012، بمقر المجلس، السيد محمد رضا مير تاج الدين، نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المبعوث الخاص للرئيس الإيراني أحمدني نجاد، حيث سلمه رسالة من هذا الأخير موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لدعوته للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز المزمع عقدها في طهران في شهر سبتمبر القادم. كما كان هذا اللقاء فرصة تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية الإيرانية وسبل دعمها وتطويرها ودفعها إلى مستويات أفضل. كما تم التطرق إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك



أرقام ذات دلالة عن الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012

503

عدد الملاحظين الدوليين الذين تابعوا الانتخابات التشريعية موزعين كالتالي:  
- فريق ملاحظو هيئة الأمم المتحدة يتكون من 07 ملاحظ  
- منظمة الوحدة الإفريقية 174 ملاحظ.  
- جامعة الدول العربية 132 ملاحظ.  
- منظمة التعاون الإسلامي 18 ملاحظون.  
- الإتحاد الأوروبي 164 ملاحظ.  
- المعهد الوطني الديمقراطي 08 ملاحظين (منظمة غير حكومية).  
- مركز كارتر 02 ملاحظين (منظمة غير حكومية).

25

هي المرتبة العالمية التي تحتلها الجزائر من حيث التمثيل النسوي بالنسبة للغرفة السفلى وفقا لقاعدة بيانات PARLINE التي تم تحيينها في 31 مارس 2012.

146

تمثيل المرأة في انتخابات 2012

1

هي المرتبة التي تحظى بها الجزائر منذ استحقاقات ماي 2012، مغاربيا وعربيا وفقا لقاعدة بيانات PARLINE التي تم تحيينها في 31 مارس 2012.

208

عدد المقاعد المحصل عليها من قبل حزب جبهة التحرير الوطني في استحقاقات 2012

43.14%

نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012

7

30.90%

نسبة النساء المشاركات في استحقاقات 2012، والمتمثل في 7700 مترشحة (امرأة) من مجموع 24916 مترشح ومترشحة. و17216 مترشح (رجل)

هي العهدة التشريعية (السابعة) التي افتتحت يوم السبت 26 ماي 2012، كما يعد الشخصية (السابعة) التي تتولى رئاسة المجلس الشعبي الوطني والمتمثلة في شخص الدكتور محمد العربي ولد خليفة.

153

مجموع التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري بين الغرفة الأولى والثانية لعام 2012. وذلك من مجموع 598 برلماني

## اجتماعات لجان البرلمان الإفريقي

أحضيرا لاجتماعات الدورة العادية للبرلمان الإفريقي، شارك السيد احمد حنوفة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، وعضو البرلمان الإفريقي، في اجتماعات لجان البرلمان الإفريقي، وذلك في الفترة من 5 إلى 9 مارس 2102 بميدران (جنوب إفريقيا).

## أشغال الدورة السابعة للفترة التشريعية الثانية للبرلمان الإفريقي

وفد برلماني من مجلس الأمة، شارك هو الآخر في أشغال الدورة السابعة للفترة التشريعية الثانية للبرلمان الإفريقي، وذلك من 12 إلى 13 ماي 2102 بميدران (جنوب إفريقيا) تكون الوفد البرلماني من السيدين:

– أحمد حنوفة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي

– محمد الطيب لعسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة عدة بنود منها:

– انتخاب رئيس للبرلمان الإفريقي

– انتخاب مكتب البرلمان الإفريقي، ومكاتب اللجان الدائمة

– انتخاب المجموعات الجهوية ومجموعة النساء البرلمانيات للإشارة، شارك الوفد البرلماني

بالموازاة مع دورة البرلمان الإفريقي في أشغال قمة

البرلمانيين الأفارقة حول الشتات، وذلك يومي 22 و32

ماي 2102.

## الندوة البرلمانية الإفريقية حول أهداف الألفية للتنمية

شارك وفد برلماني جزائري عن مجلس الأمة في فعاليات الندوة البرلمانية الإفريقية حول أهداف الألفية للتنمية وأجندة التنمية لما بعد 5102 وذلك بالعاصمة الأثيوبية أديس بابا في الفترة ما بين 22 و42 ماي 2102.

وتشكل وفد مجلس الأمة من السادة:

– محمود زيدان، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس الوفد

– شنيبي عبد القادر، عضو مجلس الأمة

قادة بن عودة، عضو مجلس الأمة

ناقش الحضور البرلماني العديد من المواضيع من بينها:

– الدولة كإطار للحكامة وأهداف الألفية للتنمية: دور البرلمانات

– اقتصاديات إفريقيا، الآفاق والتحديات من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية: دور البرلمانات

– الإسراع في تحقيق أهداف الألفية للتنمية

– المسؤوليات في تحقيق أهداف الألفية للتنمية: دور البرلمانات

– المسائل المطروحة والمستجدة: التنمية المستدامة، تصحيح الفوارق، المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

– أجندة التنمية لما بعد 5102: ما هي الأهداف الواجب تحقيقها بعد أهداف الألفية للتنمية

للإشارة فإن الندوة نظمت بالتنسيق فيما بين المكتب المقيم الدائم للأمم المتحدة بأثيوبيا والاتحاد البرلماني الدولي

## أشغال الدورة الستين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد عن مجلس الأمة في أشغال الدورة الستين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي المقرر عقدها يومي 92 و03 ماي 2102 بالعاصمة الأثيوبية بأديس بابا. تكون الوفد البرلماني من:

– السيد رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

– السيد إبراهيم لعروسي، عضو مجلس الأمة، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

وناقش المشاركون في الندوة مجموعة من المواضيع تمثلت في:

– طلبات العضوية

– مدى تنفيذ قرارات المؤتمر السابق

– دراسة وإقرار الحساب المالي لسنة 1102

– تاريخ ومكان عقد المؤتمر للاتحاد ال53 والدورة ال16 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

## اجتماعات المرحلة الثالثة للدورة العادية للعام 2012 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد عن مجلس الأمة في اجتماعات المرحلة الثالثة للدورة العادية للعام 2012 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك في الفترة من 25 إلى 29 جوان 2012 بستراسبورغ (فرنسا).

تشكل وفد مجلس الأمة من السادة:

= رشيد بوغريبال، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد

= طلوسي خميسي، عضو مجلس الأمة

تضمن جدول الأعمال بنودا عديدة منها انتخاب ثمانية قضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، ودراسة

تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية في أوروبا، ومخاطر إجراءات التقشف، وكذا مناقشة عامة حول

الوضع السياسي في تونس خلال المرحلة الانتقالية، حيث من المنتظر مشاركة

رئيس المجلس التأسيسي التونسي.

للإشارة شارك البرلمان الجزائري في هذه

الاجتماعات بصفة «مُدعو».

# النشاط الخارجي

إعداد : مصلحة العلاقات الخارجية



## حقوقيون وبرلمانيون تناولوا تجربة الفرقتين..

في إطار النشاط الفكري لمجلس الأمة، نظم يوم الأربعاء 20 جوان 2012، بمقر المجلس، يوما دراسيا حول «التجربة البرلمانية الجزائرية، الواقع والآفاق»، حضره أعضاء من البرلمان بغرفتيه، وجمع من الأساتذة، والخبراء، والمختصين من عدة قطاعات ومؤسسات.

الأشغال التي افتتحها وأشرف عليها السيد آدم قبي، نائب رئيس المجلس، تم فيها تقديم محاضرة حول: المبادرة بالتشريع بين البرلمان والحكومة، للدكتور مسعود شيهوب، ومحاضرة ثانية تحت عنوان: «رقابة البرلمان على عمل الحكومة»، للدكتورة فتيحة بن عبو، ومحاضرة ثالثة حول موضوع «البرلمان في الدساتير الجزائرية»، للدكتور محمد بوسلطان.



فتيحة بن عبو

إصدار تقييم سياسي أي تطبيق رقابة الاختصاص بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

وحول إشكالية ضعف مبادرة النواب باقتراح نصوص قوانين، فقد أرجعها السيد شيهوب، في الحالة الجزائرية، إلى سببان: الأول تقني ويخص انعدام الوسائل اللازمة كمساعدين تشريعيين ومكاتب عمل.. في حين تتوفر الحكومة على جيش من الاطارات والموظفين الذين يستطيعون اعداد هذه النصوص، والثاني عملي: حيث أن أحقية المبادرة الذي يتمتع به النواب ليست خاصة بل تشاركهم الحكومة فيها، حيث أن لها حق الاعتراض على أي قانون يقترحه النواب، إن رأته انه يعارض مع الاستراتيجية التي تريد أن تنفذها، وتنطلق المعارضة انطلاقا من نقطة احالة مكتب المجلس الشعبي الوطني على الحكومة مشروع القانون، حيث تسمح لها مدة شهرين للرد على المبادرة، كما يمكن لها خلال شهرين أن تعترض على القانون وترفض تسجيله.

في سياق ذي صلة، تطرقت أستاذة القانون فتحة بن عبو استاذة القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة الجزائر، إلى آليات رقابة البرلمان على عمل الحكومة من خلال تقييم الإجراءات المتعلقة بصياغة مختلف أنواع الأسئلة التي يطرحها النواب وكذا طرق تشكيل لجان التحقيق والإستجواب.

وأشارت إلى دور الوزير الاول في تلقي هذه الأسئلة وإعادة توزيعها على أعضاء الحكومة كل حسب اختصاصه ودوره في عرض برنامج عمل رئيس الجمهورية على البرلمان وتقديم بيان السياسة العامة.

غير أنها سجلت بان مشكلة الرقابة البرلمانية في الجزائر تعود إلى غياب المسؤولية السياسية، فمن خلال تحليلها لمواد الدستور ومختلف المواد القانونية استنتجت المحاضرة أن الوزير الأول في الجزائر ليست له سلطة، ولا وظيفة حكومية، بمعنى أنه لا يمتلك برنامج عمل لأنه ليس مستقلا، بل يخضع لسلطة رئيس الجمهورية، وينفذ برنامجه.

وأضافت، في ذات السياق، أن النظام الدستوري الجزائري لا يكرس المسؤولية السياسية أي حق المحاسبة والعقاب للوزراء أو الوزير الأول كما هو موجود في الدول الغربية، وأوضحت أن الأخير ليس سوى كبش فداء يضحي به عند فشل السياسات الحكومية، رغم أنه لا يطبق برنامجه وإنما برنامج الرئيس وصنفت هذا الوضع وفق مقاربتها بالانحراف الدستوري المخيف الواجب اعادة النظر فيه في المشروع الدستوري القادم.

التشريع الحقيقية للحكومة، تحت غطاء الاكتفاء بالمبادئ العامة. فبحكم تجربته واحتكاكه بنواب المجلس الشعبي الوطني، أكد السيد شيهوب، في ذات السياق، ان الكثير من البرلمانيين يشكون من كثرة إحالة القوانين على المراسيم الأمر الذي يقيد تقييد سلطة البرلمان.

أما فيما يتعلق بحق المبادرة، فقد دعا السيد شيهوب إلى ضرورة إعادة النظر في الدستور المقبل وإعطاء حق المبادرة في اقتراح قانون لأعضاء مجلس الأمة على غرار أعضاء المجلس الشعبي الوطني، لأنه يعتبرها نقطة ضعف ينبغي أن تعالج، لأنه لا يعقل أن الحكومة تمنح لما حق اقتراح القوانين وصاحب الاختصاص اي إحدى غرف البرلمان المتمثلة في مجلس الأمة لا تملك هذا الحق. وإن دافع ذات المتدخل على السماح للحكومة باقتراح قوانين كأداة لتنفيذ برنامجها المقدم بعد الانتخابات.

من جهة أخرى، طرح السيد شيهوب إشكالية احالة الحكومة مشاريع قوانينها على إحدى الغرفتين دون الأخرى، مطالبا أن يعاد النظر في القضية بالسماح للحكومة في احالة مشروع القانون المقترح على إحدى الغرفتين على حد سواء بما يخدم المشروع، فمشروع قانون اصلاح الجماعات المحلية المتمثل في مشروع البلدية والولاية كان على حسب المتحدث أولى أن يحال على مجلس الأمة أولا، وذلك لأن المجلس يضم منتخبين محليين أدري بالموضوع.

ومن بين الاقتراحات التي رأى الأستاذ المحاضر أنها مهمة في التعديل الدستوري القادم، ضرورة عرض مشروع القانون المقترح على مجلس الدولة قبل أن يعرض على مجلس الوزراء ليبدى رأيه الحقيقي في الملائمة السياسية، والنظر في هل أن الحكومة أصابت في تقديم هذا القانون أم أخطأت، وهل أن القانون احترام اختصاص البرلمان، واختصاص السلطة التنفيذية، وهل أن مجال القانون فعلا ليس مجاله التنظيم. كما يمكن للمجلس الدولة ابداء ملاحظات حول انسجام النصوص فانها كان نص يتناقض مع نصوص اخرى موجودة يستطيع أن يشير إلى ذلك، لكن دون

## .. دور البرلمان تحت المجهر استشرافا للتعديل الدستوري

والأشار السيد شيهوب، في ذات السياق، أن مبدأ الفصل المرن بين السلطات يسمح بالتعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية، في مجال التشريع. فهناك نوع من التعاون بين الحكومة والبرلمان، حيث ان المؤسسة الدستورية تمنح للحكومة حق المبادرة في اقتراح القوانين ومنحها أيضا حق المشاركة بدءا باقتراح القوانين، مروراً بالمشاركة في المناقشة في اللجنة أو الجلسة العامة وانتهاء بحق التعديل سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة وأخيرا باصدار القانون الذي لا يمكن أن يصبح نافذا إلا عندما تصدره السلطة التنفيذية أو يصدره رئيس الجمهورية.

وقال المحاضر، من جهة أخرى، أنه إن حدث تداخل بين صلاحيات البرلمان والحكومة في فعلى المجلس الدستوري الفصل، وذلك استنادا إلى أحكام المادة 164 من الدستور التي تخول للمجلس الدستوري صلاحية رقابة دستورية القوانين والتنظيمات (المراسيم التي تشرع خارج البرلمان)، فإذا حدث وان تجاوزت الحكومة وشرعت في موضوع، هو في الأصل من اختصاص البرلمان بمرسوم، يمكن الطعن في هذا المرسوم لدى المجلس الدستوري الذي يستطيع أن يقرر عدم دستوريته بسبب عدم الاختصاص ويقرر أن السلطة التنفيذية تجاوزت اختصاصها. كما يجوز لمجلس الدولة أيضا مراقبة المشروعات من الناحية الادارية حسب الحالات وفيه اجتهادات.

وأقر في ذات السياق، أنه عندما تحلل المادة 119 و122 و125 و123 من الدستور، تطرح إشكالية تداخل الاختصاص بين البرلمان والحكومة، الأمر الذي يجعل مجال البرلمان كسلطة تشريعية مقيدا أفقيا وعموديا. ويقصد بالقيود العمودي، الاباحة والمنع خارج المادة 122 و123. والقيد الثاني في الدستور منصوص في المادة 122 منه أين يتم الحديث في بعض الموضوعات على المبادئ العامة، كما هو الحال بالنسبة لقانون الاجراءات أين يتم الحديث عن المبادئ العامة للاجراءات المدنية والادارية.

فتحت غطاء المبادئ العامة وترك التفاصيل للحكومة بحجة أنها أدري بالمستجدات اليومية رأى المحاضر أنه أمر مبالغ فيه لأنه يترك سلطة

وأشار السيد شيهوب، في ذات السياق، أن مبدأ الفصل المرن بين السلطات يسمح بالتعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية، في مجال التشريع. فهناك نوع من التعاون بين الحكومة والبرلمان، حيث ان المؤسسة الدستورية تمنح للحكومة حق المبادرة في اقتراح القوانين ومنحها أيضا حق المشاركة بدءا باقتراح القوانين، مروراً بالمشاركة في المناقشة في اللجنة أو الجلسة العامة وانتهاء بحق التعديل سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة وأخيرا باصدار القانون الذي لا يمكن أن يصبح نافذا إلا عندما تصدره السلطة التنفيذية أو يصدره رئيس الجمهورية.

وتعرض ذات المحاضر إلى العلاقة بين القانون والتنظيم، والمجال الذي يشرع فيه البرلمان والمجال الذي يترك التشريع بمراسيم تنظيمية للسلطة التنفيذية وفكرة المبادرة بالقوانين.

أما حول العلاقة بين القانون والتنظيم، فقد أوضح السيد شيهوب أن المجال التشريع نظريا محفوظ للمشرع في البرلمان، فالسيادة الشعبية مطلقة وللبرلمان الحق في التشريع في أي مجال كان، لكن الأنظمة المقارنة تبين أن دستور فرنسا لسنة 1958، أحدث ما سماه الفقهاء بقلب القاعدة، حيث أصبحت السلطة التنفيذية لها صلاحيات أوسع في مجال التشريع، وذلك من خلال مراسيم تنظيمية، وهو ما يعرف في فقه القانون الدستوري بالسلطة التنظيمية للإدارة، وهي موزعة بين رئيس الجمهورية والوزير الأول، في حين أن البرلمان هو الذي تقيدت المجالات التي له حق التشريع فيها.

أما عن التجربة الجزائرية فقد أشار ذات المتدخل أن المادة 122 و123 من الدستور تحدد المجالات التي يحق للبرلمان التشريع فيها. وخارجهما (المادتان) هو من اختصاص التنظيم، وهو نوعان: السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية وذلك بالتشريع بمرسوم رئاسي، ما يسمى في لغة القانون السلطة



مسعود شيهوب

رافع اساتذة متخصصون في القانون الدستوري، خلال هذا اليوم الدراسي، لأجل بقاء مجلس الأمة في الخريطة المؤسساتية الجزائرية، ومدته بصلاحيات جديدة تمكنه من أن يكون جهة تشريعية بكامل الصلاحيات المخولة لاقتراح مشاريع قوانين، شأنه في ذلك شأن المجلس الشعبي الوطني، وتفعيل دور البرلمان بتوفير مساعدة قانونية لكل عضوا باستحداث منصب مرافق لممثلي الأمة برتبة مستشار قانوني، وفتح مكاتب للاستقبال عبر مختلف الولايات.

وفي هذا الشأن، ذكر الأستاذ في القانون مسعود شيهوب، الذي سبق له وان شغل مقعد نائب بالمجلس الشعبي الوطني لعهدات متوالية، خلال مداخلة له في هذا اللقاء أن التشريع هو الاختصاص الأصيل للبرلمان، فالسيادة الشعبية المنصوص عليها في الدستور ترجح في الواقع العملي من خلال تمكن البرلمان من سلطة التشريع لسن القوانين، وعلى الحكومة تنفيذ هذه القوانين وهذا في إطار مبدأ الفصل بين السلطات فكل سلطة تختص بمجال محدد، ولا تتدخل في مجال السلطة الأخرى.



محمد بوسلطان

في حين تعرض الأستاذ الدكتور محمد بوسلطان إلى التجربة البرلمانية الجزائرية من خلال الدساتير التي عرفتها البلاد، وسجل كملاحظات تقييمية للوضع أن النظام الحالي للسلطة التشريعية، في الجزائر، يتأرجح بين المتطلبات الديمقراطية المتمثلة في إرساء دعائم دولة القانون والحيطة السياسية الناتجة عن فشل المحاولة الديمقراطية الأولى في بداية التسعينات.

مضيفا في ذات السياق، أن الحيطة السياسية جعلت محرري دستور 1996، والقانون العضوي رقم 97/07 المتعلق بنظام الانتخابات، يضعون بعض الحواجز تكون من بين الضمانات لتفادي تكرار ممارسات تهدد استقرار البلاد ووحدها. وهي حواجز تفتت باستمرار بموجب التعديل الدستوري لعام 2008 وكذلك في ظل القوانين العضوية المتصلة بالموضوع. وأن هذه الحيطة ترجمت في شكل نصوص قانونية، تضمن عدم هيمنة تشكيلة سياسية لوحدها على السلطة. مثل نظام القائمة النسبية، وتعيين ثلث أعضاء الغرفة الثلاثية في البرلمان من طرف رئيس الدولة، وعدم تحديد فترة إجراء الانتخابات الجزئية وفرغات قانونية أخرى قد تشكل مخرجا لأزمات سياسية.

وعدد الأستاذ بوسلطان العناصر التي تثبت تمثيل السلطة للشعب في سبع نقاط هي:

الديمقراطية العديدة الانتخابية لم تضمن ديمقراطية الحكم. فالهدف ليس الديمقراطية العددية بل الغاية من الانتخابات هو التمثيل الصادق لمصالح الأمة والانتخابات ما هي إلا طريقة من بين طرق أخرى. نذكر منها اختيار أعيان القوم أو المبايع، والجمع بين الطرق يعطي فعالية أكثر للنظام.

مفهوم دولة القانون لا يعني حتميا الديمقراطية، بل القصد الصحيح منه هو الخضوع التام لنصوص القانون للدولة وكل أجهزتها بغض النظر عن مدى عدالة هذا القانون ودرجة الشرعية التي يحظى بها. قد تكون الدولة عنصرية أو فاشية ويكفي أن تخضع للنصوص القانونية لنطلق عليها اسم دولة القانون. القانون ليس بالضرورة عادل ومنصف،

وعليه فدولة القانون ليست بالضرورة ديمقراطية. تغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية تسير عليه معظم الأنظمة في العالم، وفي مقدمتها أكبر وأعرق الديمقراطيات، دون خطر على هذه الأخيرة. حرية الصحافة وتحريرها للرأي العام، إشراك المجتمع المدني في الحياة السياسية وداخل الهيئات الاستشارية يساعد السلطة على الوقوف على انشغالات الشعب وتلبيتها، وهذا بدوره يحقق أهداف التمثيل الصادق.

الحكومة الائتلافية التي تمثل في الوقت الحالي الأحزاب السياسية الثلاثة التي حصلت مجتمعة على الأغلبية الساحقة في الانتخابات المختلفة منذ 1999، يبين أن هناك تمثيل فعلي، في ظل السلطة التنفيذية لحساسيات الأغلبية.

التفاف هذه الأحزاب حول برنامج رئيس الجمهورية، المنتخب بالاقتراع العام المباشر والسري، يقوي هذا التمثيل. وإن كان برنامج رئيس الجمهورية يشكل العامل المشترك بين الأحزاب فالديمقراطية تسمح لها بالتنافس على أصوات الناخبين في المجالات الخارجية عن برنامج رئيس الجمهورية.

التعديل الدستوري في 2008 كرس هذه الممارسة لكنه أسهم في خلق انسداد سياسي تصعب المبادرة في ظلّه وتضعف الحريات السياسية. لكن القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات كان هذا القانون متبوعا بسلسلة من القوانين السياسية حول الأحزاب وتمثيل المرأة مضاف إليها الأمر رقم 01-12 المؤرخ في 13 فبراير 2012 والمتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية، هذه الحزمة من النصوص تمهد لضمانات إضافية تهء الظروف السياسية لإجراء تعديل دستوري يقيم توازنات جديدة داخل المؤسسات الدستورية.

في نظام السياسي الحالي يلعب مجلس الأمة دوره كاملا ما دام النظام متحكّم في عملية التداول على الرئاسة، لكن الخطورة قد تمكن في حالة وقوع تلك السلطات الواسعة خارج التحكّم.

ليختتم، ذات المتدخل، القول بالتذكير أن المتفق حوله هو أن الانقاص من شأن السلطة التشريعية أمر تطلبته الظروف المختلفة التي مرت بها الدولة الجزائرية.

مؤكدًا، في ذات السياق، أن الوقت قد حان لخلق بعض التوازنات داخل المؤسسات الدستورية، وفيما بينها الوسيلة الأمثل لتمثيل سيادة الشعب على أحسن وجه. مقترحا ان التعديل الدستوري المقبل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار ضمان سيادة البرلمان خصوصا فيما يتعلق بعدم إخضاع النظام الداخلي للغرفتين للتعديل من طرف المجلس الدستوري، بل البحث عن طريقة توافقية للتعامل مع هذا الموضوع، وتأطير عملية التشريع بأوامر، والتخفيف من مشاركة الحكومة في عمل اللجان المتخصصة للمجلس الشعبي الوطني، ومناقشة

المشاريع قدر الامكان في الجلسات العامة، كما يمكن أن تبتكر الجزائر نظاما آخر للتمثيل واختيار الممثلين في مجلس الأمة.

هذا وقد دعا الدكتور بوسلطان إلى ضرورة تحرير اللجنة المتساوية الأعضاء بين الغرفتين، جعلها تنعقد بحكم القانون أو يطلب من أحد رئيسي الغرفتين أو اية طريقة أخرى تجعلها تساهم في تحسين الأداء التشريعي.

كما يرى المحاضر، في سياق آخر، على ان إدخال درجة كافية من قوة المعارضة داخل المؤسسات الدستورية المختلفة، لكن بشكل لا يؤدي إلى الانسداد، سوف يحسن من الأداء على مختلف الأصعدة، ويعطي النص القانوني مصداقية أكثر، وهي الطريقة الأمثل لضمان نفاذ القوانين.

وفي هذا الصدد، شاطره الرأي الأستاذ مسعود شيهوب، حيث أكد أن لجوء المعارضة إلى المجلس الدستوري لإخطاره بعدم دستورية أي قانون مصادق عليه من طرف البرلمان، في حالة تسجيل ذلك، يعد إجراء من شأنه تأطير عملية المعارضة، مقترحا تحديد 50 نائبا كنصاب لتقديم الطعن حول القوانين المحتمل مخالفتها للدستور الجزائري.

وأشار إلى ضرورة إدراج هذا الإجراء ضمن التعديل الدستوري المرتقب لضمان حق الأقلية وكذا بناء حكومة قوية ببرلمان قوي وبمعارضة قوية باعتبار أن النظام الديمقراطي يستوجب توفر طرفي المعادلة المتمثلة في أغلبية تحكّم ومعارضة تكشف السلبيات.

للاشارة، وخلال النقاش العام، أثار الحاضرون جملة من القضايا حول التجربة البرلمانية الجزائرية، كمزايا نظام الغرفتين، وتوسيع صلاحيات الغرفة الثانية، وعلاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية. وقدمت جملة من المقترحات حول ترسيخ الممارسة البرلمانية وتفعيلها. وقد تكفل المحاضرون بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.



يوم دراسي حول  
التجربة البرلمانية الجزائرية  
«الواقع والأفاق»

## خمس نواب من أصول جزائرية يدخلون البرلمان الفرنسي

تمكن ، لأول مرة في تاريخ الجمعية الوطنية الفرنسية ، 10 نواب من أصول أجنبية الدخول إلى البرلمان الفرنسي ، من بينهم خمسة ذوو أصول جزائرية معظمهم ينتمون إلى اليسار فازوا في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وتعد المرة الأولى التي يدخل فيها نواب فرنسيون من أصول عربية وأفريقية وحتى آسيوية بعد نضال طويل بدأتها جمعيات مناهضة للعنصرية في الثمانينيات، وأخرى تدافع عن حقوق الإنسان، غير أن المجلس التمثيلي لجمعيات الأفارقة بفرنسا اعتبر هذا العدد غير كاف، ودعا إلى المصادقة على قانون يمنح التمثيل المتجانس لجميع الأقليات.

ووفقا لما ذكرته قناة فرنسا 24 ، بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، فاز الفرنسيون من أصل جزائري عن مختلف الدوائر الانتخابية ، عبد القادر عارف، مالك بوتيج ، خيرة بوزيان ، شهيناز خيروني ورازي حمادي من أب جزائري وأم تونسية ، وهم ينتمون جميعا للحزب الإشتراكي ، هذا الأخير استثمر في شعبية النواب الجدد في الدوائر والمناطق التي ترشحوا فيها كان من الصعب الفوز فيها.

ويأتي هذا الإنفتاح على المناضلين من أصول أجنبية وإشراكهم في الحياة السياسية الفرنسية، بعد التصديق الخائق الذي عرفته مختلف الجاليات الأجنبية وعلى رأسها الجالية من أصول عربية مسلمة في فترة حكم الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، هذه السياسة المتشددة ساهمت في رحيله من قصر الإليزيه، فيما سعت الأحزاب السياسية الفرنسية من خلال ترشيح مواطنين من أصول عربية وأفريقية لخوض غمار الانتخابات التشريعية إلى تنوع التركيبة الاجتماعية والثقافية للجمعية الوطنية لجعلها أكثر تمثيلا للمجتمع الفرنسي، حيث تعد الجمعية الوطنية الفرنسية من بين الجمعيات الأكثر انغلاقا في العالم، فمن بين 577 نائبا الذين فازوا بعهدة نيابية في

## عشرات النيجيريين يقتحمون البرلمان احتجاجا على انتشار الفساد

اقتحم العشرات من الشباب النيجيري ، يوم 19 جوان 2012 ، مبنى البرلمان بأبوجا احتجاجا على انتشار الفساد وخاصة بعد أنباء عن تورط البرلمانى فاروق لوان، رئيس لجنة استثمار أموال الدعم المخصص للبتترول بالبرلمان، فى قضية رشوة تقدر بملايين الدولارات من فيمي اتيدولا رئيس إحدى شركات البترول والغاز، مقابل تغيير نص تقرير للبرلمان عن الشركة. وقال زعيم المجموعة ، التي



اقتحمت البرلمان جو موسيلي «إن» مجموعته قررت اقتحام البرلمان احتجاجا على انتشار الفساد وإخلاء سبيل المتهم لوان بكفالة». من جانبه ، قال المتحدث باسم الشرطة فرنك مباء، إن السلطات سمحت للوان بالعودة إلى منزله على أن يتم استكمال التحقيقات المقررة معه قريبا، للتأكد من الادعاءات الخاصة بحصوله على رشوة.



2007، لم يكن هناك إلا نائبة واحدة، فيما يمثل الفرنسيون من أصول مختلفة 12 بالمائة من المجتمع الفرنسي.

وكان اليسار الذي وعد بإدخال 10 مرشحين إلى الجمعية الوطنية الفرنسية، واليمين الذي وعد بإدخال 15 مرشحا.

يذكر أن حكومة الرئيس الوفاد الجديد فرانسوا هولاند منحت حقائب لوزراء من أصول جزائرية، هم المخرجة الفرنسية الجزائرية يمينة بن بقي التي كلفت ملف الفرنكفونية والجالية الفرنسية بالخارج، وعارف قادر في منصب وزير لقدماء المحاربين، إضافة إلى تولى فوزي لمداوي منصب مستشار الرئيس الفرنسي مكلفا بالمساواة والتعددية.

ويعتبر دخول النواب الفرنسيون من أصول أجنبية إلى الهياكل السياسية الفرنسية الرسمية تحديا يرفعه أبناء الجاليات الأجنبية التي تعيش في فرنسا وأصبح التعامل مع انشغالات وتطلعات الجالية تحديا تواجهه الحكومات الفرنسية المتعاقبة أكثر من ذي قبل لإنهاء سيطرة العنصر الأوروبي والتيار اليميني خصوصا على هذه المؤسسات طيلة عقود من الزمن.

وجاء السماح للوان بالعودة إلى منزله بعد أيام من قرار البرلمان بتجميد عضويته وتعيين برلمانى آخر ليترأس لجنة أموال الدعم المخصص للبتترول بعد قضية الرشوة، التي هزت نيجيريا خلال الأيام الماضية.

كانت الشرطة قد قالت، إن المخبرات النيجيرية قامت بالتحقيق مع لوان عدة ساعات فى قضية الرشوة، والتي أجبرت البرلمان على قطع العطلة البرلمانية للاجتماع ومناقشتها. يذكر أن الرئاسة النيجيرية أدانت المحاولات الهادفة إلى إقحام الرئيس جود لك جوناثان فى قضية الفساد الكبرى، والمتهم فيها لوان، وطالب بيان أصدره المتحدث الإعلامى باسم الرئيس روبرت أباتى الصحافة ووسائل الإعلام عدم الزج باسم الرئيس فى هذه القضية الخطيرة، وخاصة بعد تنويه بعض الصحف بتورط الرئيس فيها.

## حزب الديمقراطية الجديدة يتصدر الانتخابات التشريعية

تصدر حزب الديمقراطية الجديدة (يمين) الانتخابات التشريعية في اليونان يوم 17 جوان 2012 بحصوله على 29,96 بالمائة من الأصوات أي 130 مقعد في البرلمان دون أن يتحصل على الأغلبية وذلك بعد فرز 85 بالمائة من الأصوات حسب النتائج الرسمية التي نشرتها وزارة الداخلية.

ويأتي في المرتبة الثانية حزب سيريزا اليساري الراديكالي بحصوله على 26,65 بالمائة من الأصوات مع 71 مقعد من مقاعد البرلمان الـ 300. وجاء في المرتبة الثالثة حزب «باسوك» الاشتراكي بـ 12,46 بالمائة من الأصوات مع 33 مقعد ، فيما احتل المرتبة الرابعة حزب اليونانيين المستقلين القومي الشعبي بـ 7,47 بالمائة من الأصوات مع 20 مقعد. وستجعل هذه النتائج الحزب الفائز على العمل على تشكيل حكومة ائتلافية.

وجدد وزراء مالية منطقة اليورو التي تضم 17 من دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 في بيانهم تأكيد التزامهم بدعم



هذا البلد الذي يتعين عليه تنفيذ خطة تقشفية كبيرة مقابل الحصول على مساعدة من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ويبلغ إجمالي مساعدات منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لليونان 347 مليار يورو بما في ذلك إلغاء ديون. ويؤيد زعيم اليمين الفائز في

الانتخابات التشريعية انطونيس ساماراس خطة التقشف التي فرضها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على اليونان مقابل حصولها على مساعدات مالية ضخمة لحل أزمة ديونها مع الدعوة إلى إعادة مناقشتها. أما خصمه زعيم سيريزا اليساري فيعارض هذه الخطة ويطالب بإلغائها.

الوطنية والثاني للدائرة الانتخابية مشيرا إلى أنها المرة الأولى التي يتم فيها وضع قائمة وطنية يخصص لها 17 مقعدا.

وبموجب القانون فإن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون بإشراف وإدارة هيئة مستقلة للانتخابات. ومنح القانون المرأة في دوائر البدو وعددها ثلاث دوائر مقاعد ضمن الكوتا المخصصة للمرأة في القانون.

وبإقرار قانون الانتخاب يكون مجلس النواب أقر جميع القوانين الناظمة للإصلاح السياسي وهي قانون المحكمة الدستورية وقانون الأحزاب وقانون الهيئة المستقلة للانتخابات وقانون البلديات وأبرزها التعديلات الدستورية.



17 للقائمة الوطنية و 108 للدوائر المحلية في المملكة.

وذكر بيان رسمي أن القانون الجديد منح الناخب صوتين ، الأول للقائمة

أقرّ مجلس النواب الأردني يوم 19 جوان 2012 مشروع قانون الانتخاب لعام 2012 الذي رفع عدد مقاعد مجلس النواب من 120 مقعدا إلى 140 يخصص 15 منها للكوتا النسائية و

## البرلمان يقر مشروع قانون انتخاب جديد يرفع عدد مقاعد مجلس النواب منها للكوتا النسائية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



مجلس الأمة



دليل الأعضاء  
2016 - 1998

«... لعل التعريف (بأعضاء مجلس الأمة) والحصر على تسجيل أسمائهم (في وثيقة من هذا النوع) يأتي استجابة لرغبة مشروعة - عبر عنها العديد من الزملاء - ... وقد أريد لها بأن تكون لفئة متواضعة تقوم بها الهيئة لصالح هؤلاء وأولئك ...»

إنه اعتراف متواضع ومستحق تؤديه الهيئة لرجال ونساء اتموا وعملوا بإخلاص منها وللوطن ...»

.. ان اصدامر هذا الكتاب يأتي أيضا لسد فراغ كان موجودا .. وهو يأتي خاصة لحاربة النسيان وضعف الذاكرة. يأتي عرفانا لكل من اتسب للهيئة في مراحلها المختلفة وعمل من أجل تزويد وإثراء منظومة الجرائر التشريعية منذ قيام هذه المؤسسة البرلمانية المتميزة.

إنها في الواقع الأثر «بطاقة تعريف» يمكن الرجوع إليها - عند الضرورة- للتعرف وتذكر أعضاء غادروها أو هم (حتى الآن) متواجدون فيها .. وهي - بنفس الوقت - ستكون .. للذين سوف يأتون إلى الهيئة مستقبلا سجلا مفتوحا لهم أيضا .

إنها وثيقة ترمخ للهيئة ولأعضائها من خلال الصورة المشخصة والمعلومة المعرفة لدور نساء ومرجال باعتبار انتموا ويتمنون اليوم لهذه الهيئة الرفيعة المكانة ..

.. ليكن أداة للتواصل .. تبقى العلاقة وتدير المودة .. بين هؤلاء وأولئك وبينهم وبين الهيئة التي (في يوم من الأيام) أتموا لها .. أو هم لا يزالون في مرحابها ..»

من كلمة مرئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح في الإصدار الجديد: «دليل الأعضاء 1998 - 2016»

في العدد القادم: (في يوم دراسي من تنظيم  
لجنة الصحة بمجلس الأمة)

**المنظومة الصحية في الجزائر**

**كيف كانت؟.. وكيف حالها؟.. وما ينبغي  
أن تكون عليه؟**



آخر إصدارات المجلس

